سلسلة نصوص



ديناميكية الرأسمالية

تأليف فرنان بروديل
ترجمة د. شفيق محسن



فرنان بروديل

ديناميكية الرأسمالية

ترجمة

الدكتور شفيق محسن

دار الكتاب الجديد المتحدة

ديناميكية الرأسمالية

Original Title:
La Dynamique du Capitalisme
by **Fernand Braudel**

نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الفرنسية عام 1985
في دار ارتو في فرنسا

الطبعة الأولى
كانون الثاني/يناير/أي النار 2008 إفرنجي

ديناميكية الرأسمالية

ترجمة الدكتور شفيق محسن
موضوع الكتاب فكر اقتصادي
الحجم 11.5 x 17.5 سم
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
التجليد عادي

ردمك ISBN 9959-29-364-5
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)
رقم الإيداع المحلي 2005/6854

دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 39 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 11-96 رياض الصلح ـ بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري. طرابلس ـ الجماهيرية العظمى
هاتف وفاكس: 013 07 34 21 218 + نقال 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني: oeabooks@yahoo.com

مقدّمة المترجم

يطرح بروديل في كتابه هذا مفهوماً للرأسمالية ولحركة التاريخ الاقتصادي، مختلفاً عمّا هو سائد، وهو طرح مثير للجدل والنقاش. فهو يميّز ما بين الرأسمالية واقتصاد السوق. ويتحدّث عن اقتصاد عالمي وعن اقتصاد - عالم؛ وهما مصطلحان مختلفان تماماً. إذ يرى أنه يوجد اقتصاديات - عوالم مختلفة في العالم، تتعايش فيما بينها. إلا أنه يتوسع في الحديث عن اقتصاد العالم الأوروبي ودوره في الاقتصاد العالمي. فلماذا التركيز على الاقتصاد - العالم الأوروبي؟ ولماذا أوروبا؟ لأن الفكرة الرأسمالية حدثت في أوروبا. إنها الثمرة الطبيعيّة للتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التدريجي والمتتابع، الذي عرفته الشعوب الأوروبية خلال قرون عدّة؛ إنها ليست سوى أحد مظاهر طرق العيش في الاقتصاد - العالم الأوروبي، الغربي بالتحديد.

انطلق الاقتصاد - العالم الرأسمالي من أوروبا، خلال القرن السادس عشر، ليطاول العالم أجمع. في هذا السياق من التوسّع، تمّ اندماج عدد كبير من اقتصاديات العالم في هذا السوق الرأسمالي، ودخلت أقسام كبيرة منها في عملية التوزيع العام للعمل وفي حلقة التبادل الدولي داخل إطار العالم - الاقتصاد الرأسمالي. لقد أدّت الثورة الصناعيّة التي شهدتها أوروبا الحديثة، ابتداءً من القرن السادس عشر، إلى ظهور برجوازيات مالية

وتجارية تتمتع بثروات هائلة وبشبكات مالية ضخمة. تبع ذلك خلق دول قومية تملك قدرات هائلة على الفتوحات الاقتصادية والسيطرة. ومن أسباب الثورة الصناعية، أيضاً، أن أصبح الدين قضية سياسية، غالباً ما يقوم على قاعدة قومية، كما هي الحال في بريطانيا، التي منذ بداية القرن السابع عشر انتهجت سياسة استعمارية توسعيّة، معتمدة في ذلك على تململ الشعوب في صراعها ضد الأنظمة الاستبدادية في أوروبا. ففرضت بريطانيا نفسها على اسبانيا في نهاية القرن السادس عشر، وقاومت هولندا في القرن السادس عشر، وتجابهت مع فرنسا في القرن الثامن عشر.

مع البدايات الأولى للإنتاج الصناعي ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بمسائل الاقتصاد. ومع نهاية القرن الثامن عشر، توصّل علماء الاقتصاد، المنهمكون في اكتشاف أصل الثروات، إلى اكتشاف شروط وكيفيّة تراكم رأس المال، الاحتكار والمنافسة، عمل الدولة والمبادرة الفردية، السوق العالمي ومعدّل الفائدة...إلخ. وقد ترافق ذلك مع ظهور البرجوازيات الوطنية المدعومة والمحميّة من قِبل دول قوميّة تعمل على تأمين الحرية لتوسّع هذه الرأسماليّات الوطنية المزدهرة. وقد شكّل تصدير رؤوس الأموال واحدة من أهم الوسائل المتّبعة لتأمين الأسواق الخارجية من أجل تصريف الإنتاج المحلّي.

أمّا القرن التاسع عشر، فقد غيّر العالم أكثر مما غيّرته كل العصور السابقة مجتمعة. خلال هذا القرن وفي ذروة عصر النهضة الأوروبيّة، شكّلت أوروبا الغربية الرأسمالية، حضارة كونية مركزية، مزدهرة، تسود العالم وتتعايش مع حضارات أقدم مستسلمة أو تحاول النهوض. لقد صَدمت التحولات الكبرى التي

عرفتها أوروبا الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبقيّة العالم، واجتاحت المفاهيم السياسية والاقتصادية للغرب الرأسمالي ـ كفكرة الدولة القوميّة، ومفهوم الحرية والديمقراطية ونظرية قيام المؤسسات الدستورية الضامنة لهما، والفصل بين السلطات ـ ثورات سائر الشعوب الطامحة والتي كانت ترزح تحت نير أنظمة الحكم الإمبراطوري وتعيش في اقتصاديات ـ عوالم منغلقة على ذاتها.

تتكوَّن كل حضارة من مجموعة من العوامل المتداخلة، تشكِّل وحدة متكاملة لا تتجزأ. إنها المجال المُدرَك للعمل التاريخي، نطاق زماني ـ مكاني حيث كل العناصر متضامنة، تقيم فيما بينها روابط تنتهي ما إن نتعدّى، في الزمان والمكان حدودها. يرى المؤرخ الكبير أرنولد جوزيف توينبي، في كتابه الشيّق، «العالم والغرب» الصادر في باريس عام 1953، أن دور الحضارة يكمن في أن ينقلنا إلى مستوى أرفع، كما فعلت الحضارة البدائية عندما نقلتنا إلى مستوى البشرية. ولكن كل الحضارات المعروفة حتى الآن، توقفت وماتت دون أن تتمكن من الوصول بنا إلى المرتبة الأعلى. كلها ما عدا خمس حضارات لا تزال حيّة ومستمرّة إلى اليوم: الحضارة الإسلامية، الحضارة المسيحية الشرقية، الحضارة الهندية، الحضارة الصينية والحضارة المسيحية الغربية «التي سوف تجتاح العالم»، والتي يدعوها بـ«المجتمع الكبير». ولكنه يضيف أن الحضارة الغربية لم تعد مسيحية، ويتساءل عمّا إذا كان المجتمع الكبير، هو مجتمع آخر، قام على أنقاض المسيحية القروسطية، أي مسيحية القرون الوسطى، التي سبق لها وقامت هي أيضاً على أنقاض الحضارة الهللينيّة. أليس الإنسان مشروعاً حضارياً لم يكتمل بعد؟

لقد أثّرت الحرب العالمية الثانية كثيراً وبعمق في علاقة الدول الأوروبية ببقية العالم. وأدّى ضرورة تقديم التنازلات إلى التخلي عن سياسة الهيمنة والتسلط. بدأ نجم أوروبا بالأفول عام 1920، نتيجة الأزمات الداخلية التي عرفتها بلدان هذه القارّة، وتسارعت وتيرته بعد عام 1945، مع تقسيم القارة الأوروبية ونزع الاستعمار في آسيا وإفريقيا.

تُرى هل انتهت رسالة أوروبا بعد خمسة قرون من التوسّع مثلما حصل مع غيرها من الحضارات الكبرى في التاريخ؟

شفيق محسن

مقدّمة

إن هذا الكتيّب يعيد إنتاج نصّ المحاضرات الثلاث التي ألقيتها، عام 1976، في جامعة Johns Hopkins، في الولايات المتحدة الأميركية. لقد نُقل هذا النصّ، آنذاك، إلى اللغة الإنكليزية. على أن نقل النص إلى اللغة الإنكليزية كان قد تمَّ تحت عنوان: Afterthoughts on Material Civilization and Capitalism؛ غير أنه، نقل إلى الإيطالية فيما بعد، بعنوان La Dinamica del Capitalismo.

من الضروري تنبيه القارئ لأن الطبعة الحالية ـ التي بين أيدينا ـ لا تحتوي على أية تعديلات أو مراجعات في النص الأساسي الذي سبق إصدار كتاب Civilisation Matérielle, Économie et Capitalisme عن دار النشر Armand Colin عام 1979. بما أن صياغة هذا المؤلَّف هي شبه كاملة، فقد طُلبْ مني تقديمه في عناوينه العريضة.

F. B.

الفصل الأول

إعادة التفكير
في الحياة الماديّة والحياة الاقتصاديّة

شرعت أفكر في هذا المؤلف الطويل والطموح «حضارة مادّية، اقتصاد ورأسمالية»، منذ سنين خلت، بالتحديد منذ عام 1950. إذن، لقد عُرضت عليّ المسألة، أو الأحرى، فُرضَت عليّ من قِبل لوسيان فيڤر Lucien Febvre الذي أسّس لسلسلة كتب في التاريخ العام، «مصائر الشعوب Destins du Monde»؛ السلسلة نفسها التي أخذتُ على عاتقي متابعتها الصعبة بعد وفاة مديرها عام 1956. رشّح فيڤر نفسه لكتابة «آراء ومعتقدات الغرب من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر». من المتوقع أن يُكمّل هذا العمل كتابي وأن يكون ندّاً له؛ لكن، ولسوء الحظ، لم يبصر النور أبداً. للأسف، لقد حُرم كتابي نهائيًا من مواكبة كهذه.

مع ذلك، كاد هذا الكتاب أن يتسبب لي بمشاكل عديدة ـ رغم أنه ينحصر، إجمالاً، في مجال الاقتصاد ـ، بسبب ضخامة الكتلة الوثائقية المفترض إدراكها، نظراً للجدال الذي يثيره موضوعه: ـ الاقتصاد، في ذاته، بالطبع ليس موجوداً ـ، نظراً إلى صعوبات لامتناهية يظهرها نِتاج المؤرّخ كون هذا الأخير هو في

حالة تطور دائم ويلتحق إلزامياً ـ ولو ببطء ـ، طوعاً أو كرهاً، بالعلوم الإنسانية الأخرى. بما أن نتاج المؤرخ هو في حالة مخاض دائم، أبداً ذاته من سنة إلى أخرى، فنحن لا نتتبعه إلاّ بملاحقة واستعجال أعمالنا الشائعة، عن طريق تكيّفنا، خلّ وخمر، مع ضرورات والتماسات ليست نفسها بتاتاً. ففي ما يعنيني، يسرّني سماع هذه الترنيمة لصفارات الإنذار. والسنوات تمرّ.. نيأس، إذن، من بلوغ هدفنا. كنت سأخصِّص خمساً وعشرين سنة لتاريخ منطقة البحر الأبيض المتوسط وعشرين سنة تقريباً للحضارة الماديّة. مما لا شك فيه أن هذا كثير، بل كثير جداً.

I

يصطدم التاريخ المسمّى بالتاريخ الاقتصادي، والذي هو فقط في طور البناء، بأحكام مسبقة: التاريخ الاقتصادي ليس تاريخاً نبيلاً. التاريخ النبيل هو المركب الذي بناه لوسيان فيڤر: ليس جاكوب فوجر (Jakob Fugger) إطلاقاً، بل مارتن لوثر (Martin Luther)، وفرنسوا رابليه François Rabelais. نبيل أم غير نبيل، أو أقلّ نبلاً عن غيره، إن التاريخ الاقتصادي لا يقلل من طرح جميع المسائل المرتبطة بمهنتنا: هو التاريخ الكامل للبشر المنظور إليهم من زاوية معيّنة. إنه في الوقت ذاته تاريخ الذين نعتبرهم بمثابة الفاعلين الكبار جاك كور (Jacques Coeur) وجان لاو (John Law)؛ تاريخ الوقائع المهمّة، تاريخ الظروف والأزمات، وأخيراً التاريخ الضخم والبنيوي الذي يتحرّك ببطء على المدى الطويل. وهنا بالتحديد تكمن الصعوبة التي تعترضنا لأنه كيف يمكننا تنظيم وترتيب كمّيّة هائلة من الأحداث والشروح المتعلقة بأربعة قرون وبكافة الشعوب؟ كان لا بدّ من الخيار الجيّد. أما

أنا، فقد اخترت توازنات وعدم توازنات الأجل الطويل العميقة. في الواقع، إن الذي يبدو لي أوّلياً في اقتصاد كان قد سبق اقتصاد النهضة الصناعية هو تواجد عناصر الصلابة، والجمود والثقالة لاقتصاد ما زال ابتدائياً مع التقلبات القليلة والمحدودة، لكن الحادّة والقوية، لنمو اقتصادي عصري. من جهة، نجد فلاحين يعيشون في قراهم بطريقة شبه مستقلة، أشبه بالاكتفاء الذاتيّ؛ من جهة أخرى، هناك اقتصاد السوق ورأسمالية في حالة توسّع، يعملان بهدوء، يصوّران مقدّماً العالم نفسه حيث نعيش. بناءً على ما تقدم، وعلى أي حال، لدينا عالمان، نمطان للعيش غريبان عن بعضهما، لكل عالم جماعته الخاصة به حيث أن سلوكيات كل جماعة، مع ذلك، تُفسّر من خلال سلوكيات الجماعة المقابلة.

أردت في بداية الأمر أن أتناول موضوع الجمود، تاريخاً غامضاً للوهلة الأولى وخارجاً عن الوعي البشري الشفاف، في ثمة لعبة حيث أَحْسَنَ البشر صنعاً فضلاً عن كونهم عاملين فيها. هذا ما يحاول شرحه، بين بين، الجزء الأول من مؤلَّفي الذي كنت أنوي تسميته، في عام 1967: «المعقول وغير المعقول: البشر في مواجهة حياتهم اليومية ـ Le Possible et l'Impossible: Les Hommes Face à Leur Vie Quotidienne»، غير أنني استبدلت العنوان بآخر: «الترتيبات اليوميّة ـ Les Structures du Quotidien».

لكن قلّما همّ العنوان! فالغرض من البحث هو واضح ما أمكن، شرط أن يبدو هذا التنقيب صدفوياً، مليئاً بالثغرات، محاطاً بالكمائن والهفوات الممكنة. في الواقع، إن جميع العبارات المتداولة ـ لاوعي (عقل باطني)، يوميّة، عمق، بِنية ـ هي في حدّ ذاتها مبهمة. والحالة هذه، لا يمكن أن يكون المقصود هنا اللاوعي في

التحليل النفسي، مع أن هذا الأخير هو أيضاً موضوع خلاف دائم؛ رغم أنه كان من الضروري، ربما، الكشف عن لاوعي جماعي، ذلك الذي اقلقت حقيقته بقوة كارل غوستاف يونغ (Karl Gustav Jung). مع ذلك، من النادر أن يُعالج موضوعاً كبيراً كهذا إلاّ في جوانبه الصغيرة جدّاً؛ ما زال الموضوع ينتظر مؤرخه.

أما أنا، فقد التزمت بمعايير محسوسة. انطلقت من اليومي (الأمور الحياتية اليومية الروتينية)، من الذي، في الحياة، يأخذنا على عاتقه حتى من غير أن نعي ذلك: العادة ـ أفضل، الروتين ـ، آلاف الحركات تتفتّح، تتمّ من تلقاء نفسها وإزاءها ما من أحد عليه أن يأخذ قراراً، والتي تحدث، للحق، بمعزل عن وعينا التام. أعتقد أن أكثر من نصف البشرية هي غارقة، لا بل مأخوذة كليّاً، باليوميّ. إن الحركات الموروثة لا تعدّ ولا تحصى، فهي مكدّسة بشكل فوضويّ، مكررة للغاية منذ زمن بعيد وصولاً إلينا، تساعدنا على العيش، تعتقلنا، تأخذ عنّا القرارات مادمنا موجودين. تلك الحركات هي كناية عن تحريض، دوافع، نماذج، واجبات أو أساليب تصرّف تعود أحياناً، وفي أكثر الأحيان حيث لا نتوقع، إلى أزمنة عميقة جداً. إن ماضياً، شديد القدم ودائم الحيوية، عمره قرون عديدة يفضي إلى الوقت الحاضر، كما يلقي نهر الأمازون الكتلة الضخمة من مياهه العكرة في المحيط الأطلسي.

كل الذي ذكرته أعلاه حاولت جمعه تحت عنوان «الحياة الماديّة» ـ تسمية سهلة الاستخدام ولكنها غير دقيقة، مثلها كمثل مجمل الكلمات الواسعة المعنى ـ. إن الحياة الماديّة، بلا شك، لا تشكّل سوى جزء من الحياة الناشطة للأفراد الذين هم، في العمق، مبتكرون بقدر ما هم نمطيون ـ روتينيون. غير أنني، في البداية، أعيد وأكرّر، لم أنهمك في تعيين حدود أو طبيعة هذه الحياة

المسيّرة أكثر منها مخيّرة. أردت مشاهدة وإظهار هذه الكتلة التي أُسيء فهمها عموماً، كتلة من تاريخ مُعاش برداءة، أردت الغوص فيها والتآلف معها.

بالتالي، بالتالي فقط، قد يحين وقت الخروج. فالانطباع الراسخ والفوري، بناءً على هذا الصيد الغائص، هو أننا غارقون في أعماق مياه قديمة جداً، وسط تاريخ، إذا صحّ القول فيه، لن يكون له أي زمن معيّن، والذي، مع ذلك، سوف نلتقي به بعد قرنين أو ثلاثة أو عشرة قرون كأقرب حدّ، وحتّى يومنا هذا ولفترة وجيزة جداً، يُتاح لنا أحياناً لمح هذا التاريخ بأم أعيننا. إن هذه الحياة المادية، كما أفهمها، هي ما مزجته البشرية، طوال تاريخها السابق، بحياتها الخاصّة، مثلما تمركزت الحياة المادية في مشاعر البشر نفسها؛ فممارسات الماضي أو سمومه أصبحت، اليوم، بالنسبة للبشر، من أولويات اليوميّ؛ حقا، تفاهة.

II

هذا هو المبدأ الموجِّه لكتابي الأول؛ هدفه: الاستكشاف. تُعرّف فصوله عن نفسها بمجرّد ذكر عناوينها، مثلما تُقدّم نفسها القوى الخفية، التي تعمل وتدفع قدماً - إلى أبعد الحدود - عموم الحياة المادية والتاريخ الكامل للبشر، ما إن نشرع بتعدادها.

الفصل الأول: «العدد البشري». إنها القوّة البيولوجيّة (الإحيائية) بامتياز والتي تحثّ الإنسان، كما جميع الكائنات الحيّة، على التكاثر أي التناسل؛ انه «انتحاء الربيع» قال جورج لوفيڤر Georges Lefebvre. غير أن تكاثر البشرية يأتي نتيجة انتحاء وحتميّات أخرى. تتحكم هذه المادة البشرية والمتجددة بلا انقطاع، دون أن يشعر الأشخاص بذلك، في جزء مهم من مصائر

المجموعات الحيّة.. دواليك. وفي ظلّ هذه الأوضاع العامة أو تلك، تكون هذه المجموعات من الكائنات الحيّة إما كثيفة جداً وإما أقل كثافة مما ينبغي؛ فالتمثيل الديموغرافيّ (اللعبة الديموغرافيّة) يميل إلى التوازن غير أن بلوغه نادر جداً.

في أوروبا، وابتداءً من العام 1450، أخذ العدد البشري ينمو سريعاً لأنه كان ينبغي، آنذاك، التعويض - وكان التعويض ممكناً، إذن - في الخسائر البشريّة الفادحة التي تكبّدها القرن السابق بُعَيد مرض الطاعون الأسود. فقد شهدت أوروبا استعادة كبيرة ومتواصلة للخسائر البشرية، وهذا لغاية التراجع التالي في عدد الأرواح البشريّة. إن حركات تدفق وتراجع العدد البشري (مدّ وجزر)، المتعاقبة والمرتقبة سلفاً في أعين المؤرخين، تظهر، تكشف عن قواعد متحيّزة؛ قواعد للمدى الطويل سوف تبقى سائدة لغاية القرن الثامن عشر. فقط، وفي القرن الثامن عشر، حصل انفجار لحدود اللامعقول، تجاوز سقفاً كان إلى ذلك الحين يتعذر عبوره. منذ ذلك الوقت، لم يتوقف العدد البشري عن التزايد المستمرّ، لم يعد هنالك من ضربات قاضية تعيق الحركة وتقودها بالاتجاه المعاكس. ويبقى السؤال: هل من الممكن أن يبرز، في الغد، انعكاس ما؟

على أية حال، ولغاية القرن الثامن عشر، كانت المنظومة الحيّة محتجزة داخل دائرة شبه مقدّسة، من المتعذر بلوغها. عندما يُصاب محيط الدائرة، تحدث حالة انكماش، تراجع. فالأساليب والفرص لإعادة التوازن متوافرة: عوز، جدب، مجاعات، ظروف معيشية قاسية يوماً بعد يوم، حروب.. أخيراً وبخاصة الأمراض والعلل المتزامنة. ما زالت تلك الأمراض موجودة ليومنا هذا؛ أما بالنسبة للأمس، فلقد كانت تنذر بويلات نهاية العالم:

الطاعون والأوبئة المتصلة به الذي لم يترك أوروبا إلا في القرن الثامن عشر؛ التيفوس الذي، مع حلول الشتاء، حاصر نابليون وجيوشه في قلب روسيا؛ التيفوئيد والجدري، وهي أمراض قبسيّة (مستوطنة)؛ السلّ، حاضر في وقت مبكر في الأرياف والذي، في القرن التاسع عشر، يكتسح المدن ويصبح معروفاً بالمرض الرومانسي بامتياز؛ أخيراً، الأمراض الزهرية، السيفلس الذي يعود ثانية أو، أفضل من ذلك، يتبدّى فجأة بعنف من جرّاء إدغام الفصائل الجرثومية، وهذا بعد اكتشاف أميركا؛ بالإضافة إلى قلة النظافة والنوعية الرديئة لمياه الشفة اللتين تقفان وراء بقيّة الأمراض والأوبئة. كيف يستطيع الإنسان، منذ ولادته الهشّة، الهروب من كل هذه الاعتداءات؟ إن نسبة الوفيات عند الأطفال في بعض بلدان الأمس النامية، أو في بعض بلدان اليوم النامية، هي جد ضخمة؛ فالوضع الصحيّ العامّ غير ثابت وهشّ. في متناول يدنا المئات من التقارير عن تشريح لجثث مع الفحص الدقيق لها. بالفعل، هذه التقارير مذهلة. إن الوصف للتشوهات، للتلف الذي لحق بالأجسام والجلد، المجموعات الشاذة للطفيليّات المعششة داخل الرئة والأحشاء تدهش أطباء اليوم. إذن، إلى أزمنة حديثة، كان هنالك واقع بيولوجيّ غير صحيّ يفرض هيمنته بشراسة على تاريخ البشر. يجب التفكير في هذا الواقع عندما نسأل أنفسنا: كم هو عددهم؟ممَّ يعانون؟ هل في مقدورهم التغلب على محنهم وآلامهم؟

هناك أسئلة أخرى مطروحة في الفصول اللاحقة: ماذا يأكلون؟ ماذا يشربون؟ كيف هي طريقة لبسهم؟ كيف هو حال سكنهم؟ تقتضي هذه الأسئلة غير المناسبة القيام برحلة استكشافية، لأن، في كتب التاريخ التقليدي كما تعلمون، الإنسان لا

يأكل ولا يشرب. لقد قلنا بفصاحة، وذلك، منذ زمن طويل، إن «الإنسان هو ما يأكل Der Mensch ist was er isst»، لكن ربما كان هذا، على الأخص، من أجل متعة التلاعب بالألفاظ (الجناس في اللغة) التي تسمح بها اللغة الألمانية. مع ذلك، لا أعتقد أنه يجب إقصاء منتجات غذائية شديدة التنوّع، السكر، القهوة، من الشاي إلى الكحول، من تاريخ النوادر. إنهم يشكلون في الواقع، كلّ مرّة، تدفقاً لامتناهياً ومهماً للتاريخ. ولا نستطيع، على أيّ حال، إلاّ التعظيم لأهميّة الحنطة، الزروع الشائعة في الاقتيات القديم. القمح، الرّز، الذرة، هي حصيلة خيارات قديمة وممارسات متعاقبة لا تحصى، هي التي بفعل «الانسياق» المتعدد القرون (بناءً على تعبير بيير غورو (Pierre Gourou)، أكبر جغرافيّي فرنسا) أصبحت تشكيلات من الحضارة. القمح، الذي يلتهم الأرض ويُتعبها، والذي تفرض زراعته الراحة المنتظمة للتربة، يُجيز بتربية المواشي: هل في استطاعتنا تخيّل تاريخ أوروبا من غير حيواناتها الأليفة، محاريثها، دوابها، عرباتها؟ ينبت الرّز بواسطة فلاحة الحدائق (البستنة أو الغيطنة) عن طريق زراعة ناشطة لا تترك مجالاً ولا مساحة لتربية الحيوانات. الذرة! وهي من المأكولات اليومية، إن زراعتها، بالتأكيد، هي الأكثر شيوعاً والأكثر سهولة: وهي تدبّر أوقات الفراغ. بفضل زراعة الذرة ولدت الأعمال القرويّة المرهقة (السخرة) والصروح الهندوأميركية الضخمة. إنها قوة عاملة غير مستثمرة بشكل صحيح ومسلوبة من المجتمع. كما إنه بإمكاننا أن نناقش أيضاً موضوع الحصص والسعرات الحرارية التي تحتوي عليها أنواع الحنطة المذكورة أعلاه، وكذلك موضوع النقائص والتغييرات في الحِمية على مرّ العصور. أليس صحيحاً أن هنالك أحاديث جدّ أخّاذة، تماماً كالكلام مصير إمبراطورية شارل كينت أو العظمة الزائلة المشكوك

فيها لما نسمّيه الهيمنة الفرنسية في زمن لويس الرابع عشر؟ بالتأكيد، إنها أقاويل مثقلة بالتبعات: أليس حكاية المنشطات العابرة القديمة التي جالت حول العالم ـ أحاديث عن الكحول، التبغ، الأسلوب الخاطف والسريع للتبغ، بصورة خاصة، في بلوغ العالم ـ هي بمثابة تحذير من خطورة المنشطات العابرة المستخدمة اليوم؟

ملاحظات مماثلة تفرض نفسها في موضوع التقنيات. الحق يُقال، إنه تاريخ مذهل وينسجم مع عمل البشر ومع تقدمهم البطيء جداً في مقاومتهم اليومية للعالم الخارجي وفي نزاعهم مع أنفسهم. كلّ شيء تقني منذ الأزل، الجهد القويّ والعنيف، بل أيضاً الجهد الجلود والرتيب للناس في تسوية حجر، قطعة خشب أو حديد لتحويله إلى أداة أو سلاح. أليس ثمّة نشاط على مستوى الأرض، في جوهره محافظ، بطيء التحوّل، والذي يغطيه العلم شيئاً فشيئاً حين يريد أن يخفيه؟ إن التجمعات الاقتصادية الكبيرة تستدعي تركّزاً للأساليب التقنيّة وتطوراً للتكنولوجيا: هكذا بدت ترسانة البندقية في القرن الخامس عشر، هولندا في القرن السابع عشر وكذلك بريطانيا في القرن الثامن عشر. وكل مرة، على قدر ما يتلعثم العلم، يكون لنا موعد معه. إنه مُنقاد بقوّة.

منذ عهد بعيد، يتم تبادل كل التقنيات وكل مركبات العلم التي تعبر العالم وتنتشر بلا توقف. ولكن ما يتم نشره بشكل سيِّئ هي التقانة وفن تجميع الآلات. مثلاً تجميع العناصر المكونة لدفة المركب، بالإضافة إلى بناء هيكل السفينة بطريقة تراكبية، أي تراكب ألواح المعدن أو الخشب المؤلّفة لجسم المركب الخارجي عن طريق التأزير، زد على ذلك سلاح المدفعية التي يتم تثبيتها على متن السفينة، وأخيراً ملاحة أعالي البحار. وكذلك أيضاً فإن

الرأسمالية هي مجموعة من الحيل والخطط، من التدابير، العادات والأعمال الباهرة. هل لملاحة أعالي البحار وللرأسمالية الفضل في تفوّق أوروبا على باقي العالم فقط بسبب عدم انتشار التقنيات بشكل واسع وكافٍ؟

لكن، ستسألونني، لماذا خصصت فصلَيك الأخيرين للتكلم على النقد والمدن؟ أردت إراحة الجزء اللاحق منهما، هذا صحيح. غير أن هذا السبب، بالتأكيد، ليس ولن يكون لوحده ولذاته كافياً. الحقيقة هي، أن نقوداً ومدناً تغرق في حياة يومية غير مشهودة وفي عصريّة الأكثر تجدداً في آن. النقد هو ابتكار قديم جداً، لو قصدت بذلك كل وسيلة تسرّع المبادلة. ومن غير مبادلة، لا وجود لمجتمع. بالنسبة للمدن، فهي موجودة منذ العهود الأولى. إنها بنيات على امتداد قرون عديدة من حياة بسيطة جداً؛ لكنها أيضاً عناصر مضاعفة، قادرة على التأقلم مع التغيير وعلى مساعدته بكل عزم. نستطيع القول إن المدن والنقود صنعتا العصرية، لكن أيضاً، وفقاً لقاعدة المبادلة العزيزة على جورج غورڤيتش (Georges Gurvitch): إن العصرية، الكتلة المتنامية من حياة البشر، دعمت قُدُماً انتشار النقد، أنشأت استبداد المدن المتزايد. مدن ونقود هما في آنٍ معاً محرّكات ومؤشرات؛ إنهما تثيران، تؤشران إلى التغيير. مدن ونقود هما أيضاً في حدّ ذاتهما المحصلة.

III

أريد القول هنا إنه ليس من السهل حصر المملكة الشاسعة للشأن الاعتيادي، الشأن الروتيني. «هذا الغائب الكبير عن التاريخ». في الحقيقة، يجتاح الاعتيادي حياة البشر بأكملها، يندسّ فيها كما المساء يفرد بظلاله، تدريجياً، على لوحة طبيعيّة. غير أن

هذا الظلّ، هذا النقصان في الذاكرة والوضوح، يسمحان بتواجد مناطق أقلّ إشراقاً ومناطق أكثر إشراقاً في آنٍ معاً. بين ظلّ ونور، بين روتين وقرار واعٍ، يصبح من المهم جداً تعريف الحدّ الفاصل. ما إن يُعرف هذا الحدّ، عندها يُؤْذَن لنا بالتمييز بين ما هو على يمين المراقب وبين ما هو على الشمال أو، أفضل من ذلك: بين ما يعلوه وما يدنو منه.

تخيّلوا إذن، لمنطقة معيّنة، الرقعة الهائلة والمتنوعة، المتمثلة في جميع الأسواق الأساسيّة الابتدائيّة التي في حوزتها، فلنقل: سرب ضخم من النقاط لدكاكين غالباً ما تكون رديئة. من تلك المنافذ المتنوعة، يبدأ ما نطلق عليه تسمية اقتصاد المبادلة، ممدوداً بين حقلين ضخمين على حدّ سواء: الإنتاج من جهة، والاستهلاك من الجهة المقابلة.

في الفترة الممتدة ما بين العامين 1400 و1800، أي فرنسا ما قبل ثورة 1789، كان المقصود، هنا أيضاً، اقتصاد المبادلة غير التام. في أغلب الظنّ، إن اقتصاد المبادلة، في منشئه، يضمحلّ في مجاهل الأزمنة، بل إنه لا يتوصل إلى مطابقة مجمل الإنتاج مع مجمل الاستهلاك؛ شطر ضخم من الإنتاج يذوب في الاستهلاك الذاتي للعائلة أو للقرية، فلا يدخل بذلك دائرة السوق.

هذه الشائبة تؤخذ بعين الاعتبار، يبقى أن اقتصاد السوق يعيش حالة تطوّر؛ ويربط، بشكل كاف، بلدات ومدناً في بعضها بعضاً بهدف البدء بتنظيم الإنتاج، وقيادة الاستهلاك. بكل تأكيد، إن ذلك يتطلب قروناً غير أنه، بين هذين العالمين - الإنتاج حيث كل شيء يولد والاستهلاك حيث يُهدم كل شيء - يُعتبر اقتصاد المبادلة صلة الوصل، المحرّك، المنطقة الضيّقة لكن الحيّة التي منها ينبعث التحريض، الموارد الاقتصاديّة، الابتكارات، المبادرات،

الإدراك المتنوّع، النموّ وحتى الارتقاء. أحب ملحوظة كارل برينكمان (Carl Brinkmann)، من دون أن أشاركه كليّاً الرأي، في أن التاريخ الاقتصادي يقوم أساساً على تاريخ اقتصاد السوق الذي يتتبعه من بداياته وصولاً إلى نهايته المحتملة.

كذلك الأمر، راقبت بإسهاب، وصفت وأحييت الأسواق الابتدائية التي هي في متناولي. ترسم الأسواق الابتدائية حدوداً، حدّاً أدنى من الاقتصاد. كل ما هو خارج إطار السوق ليس له سوى قيمة ـ استعمال وكل ما يعبر الباب الضيّق للسوق يكتسب قيمة ـ مبادلة. يكون «العميل» منتمياً أو غير منتمٍ إلى المبادلة ـ تلك التي أسميتها الحياة الاقتصادية كي أقابلها بالحياة الماديّة، ولكي أميّزها أيضاً، فيما بعد، عن الرأسمالية ـ حسبما هو موقعه بالنسبة إلى كلتي الجهتين من السوق الابتدائية.

إن الحرفي المتجوّل، الذي يتنقل بين بلدة وأخرى كي يعرض خدماته البسيطة كمقشش للكراسي أو كمنظف للمداخن، رغم كونه مستهلكاً رديئاً ـ أي يمثّل حصّة استهلاكيّة ضعيفة بالنسبة للسوق ـ، فهو، مع ذلك، ينتمي إلى عالم السوق حيث عليه أن يطلب قوته اليومي. فيما لو احتفظ هذا الحرفي المتجوّل بروابطه مع الرّيف الأم ليعود إليه في فترة الحصاد أو في موسم القطاف ويصبح فلاحاً من جديد؛ عندئذٍ، يكون قد تخطّى حدود السوق، لكن في الاتجاه المعاكس. فالفلاح الذي يسوّق بنفسه، وبانتظام، قسماً من محصوله ويشتري بالتالي، بصورة دوريّة، أدوات وملابس، يشكّل منذ الآن جزءاً من السوق، أما الذي لا يأتي إلى البلدة إلاّ من أجل أن يبيع بعض السلع الخفيفة، بيض، دواجن، بهدف الحصول على بعض القطع النقدية الضرورية لتسديد ضرائبه أو لشراء مِقطع (سكة للمحراث)، هو ذلك الذي

يلمس فقط حدود السوق. إن هذا الأخير يبقى متمركزاً وسط كتلة الاكتفاء الذاتي الضخمة. في حين أن البائع المتجوّل الذي يبيع في شوارع المدينة وفي القرى والأرياف سلعاً بكميات صغيرة جداً هو من جانب حياة المبادلات، الحساب، معرفة ما عليه وما له، مهما بدت مبادلاته وحساباته متواضعة. إن الحانوتي هو، بكل تأكيد، عميل لاقتصاد السوق؛ فهو، إما يبيع ما يصنعه بنفسه: فيكون حانوتي حرفيّ، وإما يبيع ما يصنعه الآخرون: فينتقل بذلك إلى مصاف التجّار. إن الحانوت الذي يفتح أبوابه على الدوام، لديه الأفضلية في تقديم المبادلة الدائمة، في حين أن السوق يدوم على مدة يوم أو يومين كحد أقصى في الأسبوع. أكثر من ذلك، فالحانوت هو المبادلة المقرونة بالدَّيْن، لأن الحانوتي يستلم بضائعه بالدّين (أي مبالغ سجلت عليه) ويبيعها بالدَّيْن أيضاً (أي مبالغ سُجلت له) وكل التصفيات للحساب تتم لاحقاً. تظهر هنا سلسلة طويلة للقروض والديون تتشابك وتتعقد عبر المبادلة.

تعلو المعارض (التي تعقد في تواريخ محددة لتعود ثانية في فترات متباعدة) أسواق التبادل والوكلاء الابتدائيين للمبادلة، وكذلك تفعل البورصات (مفتوحة أبوابها كل الأيام) التي تلعب دوراً رئيسيّاً. حتى لو كانت المعارض، كما هو الحال عادةً، مفتوحة للبائعين الصغار والبائعين البسطاء، فهي، كما البورصات، مُسيطر عليها من قِبل البائعين الكبار الذين سوف نطلق عليهم، لاحقاً، تسمية «التجّار». إن هؤلاء التجّار الكبار لا يتعاطون مطلقاً تجارة المفرّق ولا يعيرونها أيّ اهتمام.

في الفصول الأولى للجزء الثاني من مؤلَّفي، بعنوان «ألعاب المبادلة»، وصفت بإسهاب تلك العناصر المختلفة لاقتصاد السوق، محاولاً تفحّص الأشياء عن كثب قدر الإمكان. ربما أكون قد

استمتعت كثيراً بمشاهدة الأشياء، وقارئي سيجد، على الأرجح، أنني تكلمت مطوّلاً؛ ولكن أَليس من المستحسن أن يكون التاريخ، في بداية الأمر، وصفاً، مشاهدة بسيطة وتصنيفاً بلا أحكام مسبقة مكثّفة؟ فالمشاهدة والدلالة هما نصف مهمتنا؛ مشاهدة الأشياء، إذا أمكن، بأم أعيننا. ذلك أنني أستطيع التأكيد لكم أنه ما من شيء أسهل من أن نرى، ليومنا هذا، في أوروبا، لا أقول في الولايات المتحدة الأميركية، ما قد يمكن أن يكون عليه سوق في شارع من شوارع مدينة، أو حانوت قديم، أو بائع متجوّل حاضر البديهة كي يروي لكم أسفاره، أو معرض، أو بورصة. توجّهوا إلى البرازيل، إلى المناطق النائية من باهيا «Bahia»، أو إلى كاشبيلي «Kabylie»، أو إلى إفريقيا السوداء، ستجدون، نصب أعينكم، أسواقاً شديدة القدم ـ تعود إلى عصور وأزمنة انطوت ـ ما زالت حيّة إلى الآن. فضلاً عن ذلك، إذا كنّا نريد، حقاً، قراءةً جيّدة لتلك الأسواق، هنالك آلاف الوثائق تحدثنا عن مبادلات الأمس: دار محفوظات لندن، سجلات الموثّقين، وثائق الشرطة وروايات عديدة ومتنوعة لمسافرين، دون أن نتناول أعمال الرسّامين.

لنأخذ مثل البندقيّة. أثناء تنزهنا في المدينة التي لم تتغيّر معالمها وبأعجوبة، وبعد التسكع في دُور المحفوظات والمتاحف، نستطيع، على وجه التقريب، إعادة بناء كل شيء انطلاقاً من مشاهد الأمس. لا يوجد في البندقية معارض أو، الأحرى، لم يعد يوجد معارض للسلع: La Sensa معرض خميس الصعود، هو عيد، مع تخشيبات للبائعين (أكواخ) في ساحة القدّيس مرقص، أقنعة، موسيقى وعرض شعائري لحفلات زفاف دوج doge والبحر (دوج: قاض أول في جمهوريتي جنوى والبندقيّة، سابقاً)، في مستوى القدّيس نيقولا (San Niccolo). تقام بعض الأسواق في

ساحة القديس مرقص، بالأخصّ أسواق المصوغات الثمينة والفراء الذي لا يقلّ قيمة عنها. لكن البارحة مثل اليوم، إن المشهد التجاري الكبير هو الذي يقام في ساحة ريالتو «Rialto»، مقابل الجسر ونافورة Fondaco dei Tedeschi، تلك الساحة التي أصبحت اليوم البريد المركزيّ للبندقيّة. نحو عام 1530، أرِتين Arétin، الذي كان يمتلك منزلاً على ضفاف القناة الكبرى Canal Grande، كان يلهو بمشاهدة الزوارق محمّلة بالفواكه وبأكوام من الشمّام، قادمة من جزر البحيرة الشاطئية باتجاه «قلب» البندقية؛ لأن الساحة المزدوجة لريالتو، Rialto Nuovo et Rialto Vecchio هي القلب والمركز الناشط لجميع المبادلات ولكلّ الأعمال، مهما كانت، صغيرة أم كبيرة. على مرمى حجر من البسطة الصاخبة للبضائع في الساحة المزدوجة، نرى كبار تجّار المدينة، في أروقتهم الخارجية Loggia، المبنيّة عام 1455، (يمكننا القول في مَصفقهم (بورصتهم))، يناقشون، في كل صباح وبسريّة تامّة، أعمالهم، التأمينات البحريّة، الحمولات وأجرة شحن الحمولة، شارين، بائعين، مبرمين عقوداً فيما بينهم أو مع تجّار غرباء. على مسافة جداً قريبة، الصيارفة، هم بدورهم، حاضرون في دكاكينهم الضيّقة، جاهزون لدفع فواتير هذه الصفقات على الفور، عدّاً ونقداً، أو بواسطة التحويل من حساب إلى حساب. كذلك، على خطوتين من هنا، نجد سوق الخضار والفواكه وسوق السمك... هذه التي مازالت إلى اليوم. أبعد بقليل من السوقين الأخيرين، تجرّنا أقدامنا إلى ساحة Ca Quarini القديمة، سوق اللحوم، في جوار الكنيسة نجد مركز اللحامين؛ لم يتغيّر أيّ شيء في هذه الأسواق ما خلا كنيسة القديس متّى San Matteo التي تهدّمت في نهاية القرن التاسع عشر.

لا بدّ أن نشعر بالغرابة، ولو قليلاً، وسط ضوضاء بورصة أمستردام، لنقل في القرن السابع عشر. غير أن صرّاف اليوم الذي يتسلى بقراءة كتاب جوزيه دي لا ڤيغا (José de la Vega) المدهش: «فوضى التشابك «Confusión de Confusiones»، سوف يجد نفسه، من دون أيّ جهد كما أتصوّر، في اللعبة المعقدة والمصطنعة للأسهم التي تباع وتطرح للبيع ثانية من غير أن نمتلكها، بمقتضى أساليب البيع العصريّة جداً: بيع لأجل أو لعلاوة. إن جولة في لندن، في مقاهي Change Alley الشهيرة، تكشف لنا المهارات نفسها و«المراوغات» نفسها.

لنتوقف الآن عن هذا التعداد. لقد ميّزنا، باختصار، لائحتين لاقتصاد السوق: لائحة دنيا فيها الأسواق، الحوانيت، البائعون المتجوّلون؛ ولائحة عليا فيها المعارض والبورصات.

السؤال الأول: بِمَ تستطيع، بالإجمال، أدوات التبادل مساعدتنا في شرح تلاحق أحداث الاقتصاد الأوروبي قبل الثورة الفرنسيّة، بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر؟

السؤال الثاني: بِمَ، عبر التشابه أو عبر المفارقة، تستطيع أدوات التبادل أن توضح لنا آليات الاقتصاد غير الأوروبي، الذي بدأنا للتو معرفة بعض الأشياء عنه؟

هذان هما السؤالان اللذان نودُّ الإجابة عنهما، خلاصة للمحاضرة الراهنة.

IV

قبل كل شيء، لنقم بجولة سريعة على تطوّر الغرب خلال القرون الأربعة المتعاقبة تلك : الخامس، السادس، السابع والثامن عشر.

يشهد القرن الخامس عشر، لاسيّما بعد عام 1450، ازدهاراً عامّاً للاقتصاد، وهذا لصالح المدن اللواتي تنطلق أسرع من الأرياف، يشجّعها صعود الأسعار «الصناعية» في حين تكسد أو تنخفض الأسعار «الزراعية». ما من خطأ ممكن: في هذا الحين، الدور المحرّك هو لحوانيت الحرفيين أو، أفضل من ذلك، للأسواق الحضريّة. هذه الأسواق هي التي تفرض قوانينها الخاصّة على مجمل الحركة الاقتصادية. هكذا يرتسم الازدهار في «قاع» الحياة الاقتصاديّة.

في القرن التالي، كلمّا تتعقد الآلة (عصر اختراع الآلة البخارية) من جرّاء سرعتها المحصّلة (القرنان الثالث عشر والرابع عشر، قبل مرض الطاعون الأسود، كانا زمني التسارع الاقتصادي) ومن جرّاء توسّع الاقتصاد الأطلسي، يتمركز الدور المحرك للاقتصاد في مستوى المعارض الدولية: معارض Anvers, Medina del Campo, Berg-op-Zoom, Francfort، Lyon في هذه الفترة مركز الغرب للمعارض، تضاف أيضاً، فيما بعد، المعارض الملقّبة بمعارض «Besançon» المتكلفة إلى أبعد حدود، المقتصرة على المتاجرة بالمال وبالائتمان وأداته، لمدّة أربعين عاماً على أقلّ تقدير، من 1579 إلى 1621، الخاضعة لهيمنة الجنويين، أسياد بلا منازع للتحركات النقدية الدولية. لم يتردد ريمون دي رووفر (Raymond de Roover)، رغم ميوله الخفيفة إلى الشموليات نظراً لفطنته الفكريّة، في وصف القرن السادس عشر كذروة المعارض الكبرى. في آخر المطاف، إن انطلاقة هذا القرن النشيط جداً تترجم في الحيويّة المفرطة لطبقة عليا، لبنية فوقيّة. والتزايد السريع لهذه البنية الفوقيّة يغذيها وصول المعادن الثمينة من أميركا وأكثر من ذلك، نظام للصرف وإعادة الصرف الذي يعمل على التداول السريع

لكتل ضخمة من النقود الورقية والائتمانية. هذا الانجاز المهم والحساس للصيارفة الجنويين سوف ينهار خلال العقد الثالث من القرن السابع عشر، وهذا يعود إلى آلاف الأسباب مجتمعة.

إن الحياة النشيطة للقرن السابع عشر، المتصاعدة من تأثيرات سحر المتوسط، تنطلق لتنتشر عبر المجال الشاسع للمحيط الأطلسي. كثيراً ما نُعت هذا القرن بحقبة التراجع والركود الاقتصادي. يجب، بلا شك، العمل على إبراز الفروق الدقيقة، لأنه إذا قُطعت، بشكل أكيد، حماسة القرن السادس عشر، في إيطاليا وخارجها، فالصعود الخارق لأمستردام ليس، بعد كل حساب، تحت تأثير الكساد الاقتصادي. على أي حال، يتوافق المؤرخون حول هذه النقطة: النشاط المستمرّ والثابت يعتمد على الرجوع القاطع إلى السلعة، إلى تبديل الأصل (السند) بالمبلغ، الكل لصالح هولندا، وأساطيلها، ولصالح بورصة أمستردام. في الوقت نفسه، يترك المعرض الأفضلية للبورصات، للأسواق التجارية التي تمثّل للمعرض الشيء نفسه الذي يمثّله المتجر العادي للسوق الحضري، أي تدفق مستمر يحلّ محل لقاءات متقطعة. هنا يكمن تاريخ أكثر من معروف (جليّ)، تاريخ كلاسيكيّ. غير أن البورصة ليست وحدها موضوع خلاف. إن سطوع أمستردام يوشك أن يخفي عنّا نجاحات فوق العاديّة. في الواقع، إن القرن السابع عشر هو، أيضاً، زمن الازدهار الساطع للمتاجر (استعملت كلمة الحوانيت أعلاه)؛ إنه نصر آخر للمستمرّ.

في القرن الثامن عشر، قرن التسارع الاقتصادي العام، كانت جميع أدوات التبادل هي فعلاً في الخدمة: البورصات؛ توسّع أنشطتها، لندن تقلد أمستردام وتحاول إزاحتها لأخذ موقعها حيث تطمح أمستردام. إذن، أن تكون السوق الرئيسية المتخصصة في

القروض الدوليّة، جنيف وجنوى، تشاركان في هذه الألعاب الخطرة؛ باريس تنتعش وتدبّ فيها الحياة مجدداً من جرّاء تماشيها مع الظروف الجديدة؛ وعلى هذا المنوال أصبح المال والائتمان يتداولان بحرية، أكثر فأكثر، من مكان إلى آخر. وسط جو كهذا، من الطبيعي أن تكون المعارض خاسرة: أُقيمت من أجل تنشيط المبادلات التقليدية من طريق منح ميزات ضريبية على الخصوص، إنها تفقد مبرر ومعنى وجودها في زمن المبادلات والائتمان الميسّرين. على أنه، إذا بدأت بالتضاؤل حيث تتعجّل الحياة، فإنها تزدهر حيث تتأخر اقتصاديّات ما زالت تقليديّة. فضلاً عن ذلك، إن تعداد المعارض الدولية للقرن الثامن عشر هو، فعلياً، الإشارة إلى الأقاليم الهامشية من الاقتصاد الأوروبي: في فرنسا، منطقة معارض Beaucaire؛ في إيطاليا، دائرة جبال الألب (Bolzano) أو Mezzogiorno؛ بالإضافة إلى البلقان، بولونيا، روسيا و، باتجاه الغرب، ما وراء الأطلسي، العالم الجديد.

من غير المجدي القول إن في هذه الفترة من الاستهلاك والمبادلة المتزايدتين، الأسواق الحضريّة الابتدائية والمتاجر أصبحت أكثر انتعاشاً من أي وقت مضى. أوَ لم تمتد هذه الأخيرة، بالتالي، كي تبلغ القرى؟ حتى البائعون المتجولون يكثفون نشاطاتهم أضعافاً. تتطور وتنتشر، أخيراً، السوق الخاصة (private market) (تسمية نجدها في نتاج المؤرخ الإنكليزي)، على خلاف السوق العامة (public market) ؛ الأولى مراقبة من قِبل السلطات الحضرية البالغة الدّقة، والثانية خارجة عن سيطرة هذه الرقابة. بدأت السوق الخاصة، قبل القرن الثامن عشر بكثير، بتنظيم المشتريات المباشرة ـ في أغلب الأحيان مسبّقة ـ من المنتجين، من الفلاحين، خارج دائرة السوق، للصوف، القمح،

المنسوجات... إلخ، لتشمل كل أنحاء بريطانيا العظمى؛ إنها تمثّل، ضدّ التنظيم التقليدي للسوق، شبكات تجارية مستقلة داخلياً، واسعة جداً، حرّة في تحرّكاتها والتي من جهة أخرى تستفيد بدون أي إحساس بالواجب من هذه الحرية كي تحقق مكاسب. لقد فرضت تلك الشبكات نفسها بفعل فعاليّتها، عن طريق تموينها الضخم والضروري للجيش أو للعواصم الكبرى. إن «قلب» باريس، و«قلب» لندن كانا بالإجمال ثوريّين. باختصار شديد، كان على القرن الثامن عشر أن يطور كل شيء في أوروبا، بما فيه «السوق ـ المعاكسة».

تلك هي كلّ حقيقة أوروبا. لم نتكلم، حتى الآن، سوى عليها. ليس لأننا نريد نسب كل شيء إلى حياتها الخاصّة من خلال رؤية أورومركزية جدّ ملائمة. لكن، وبكل بساطة، لأن عمل المؤرخ تطوّر في أوروبا ولأن المؤرخين الأوروبيين ارتبطوا بتاريخهم الخاص. منذ بضعة عقود حصل انعكاس: المراجع الوثائقية، في الهند، في اليابان، في تركيا، هي مستثمرة بشكل منهجيّ، ولقد بدأنا نتعرّف إلى تاريخ هذه البلاد عبر أدوات أخرى، غير التقارير التي وضعها المسافرون أو الكتب التي ألّفها مؤرخو أوروبا. إلى الآن، نحن نعرف الكثير كي نطرح على أنفسنا السؤال التالي: إذا كانت الأجهزة المروّجة للمبادلة، التي وصفناها للساعة لأوروبا وحدها، موجودة خارج أوروبا ـ وهي موجودة في الصين، في الهند، عبر الإسلام، في اليابان ـ هل في استطاعتنا استخدامها في إعداد دراسة في التحليل المقارن؟ يصبح الهدف، إذا أمكن، تحديد مكانة ما هو لاأوروبي بالنسبة إلى أوروبا هي نفسها، للكشف عمّا إذا كانت الفجوة المتّسعة التي ستحفر بينهما في القرن التاسع عشر كانت ظاهرة للعيان قبل

الثورة الصناعية، وهل كانت أوروبا، أم لا، متقدمة مقارنة بباقي العالم.

الاستنتاج الأول: في كل الأمكنة الأسواق مُقامة، حتى داخل المجتمعات التي بالكاد يطاولها التخطيط، في إفريقيا السوداء، في الحضارات الهندو - أميركية. بالأوْلى، في المجتمعات المزدحمة جداً، المتقدّمة، التي هي مغطاة تماماً بأسواق ابتدائيّة. مع بذل مجهود صغير، نرى هذه الأسواق أمام أعيننا، ما زالت حيّة أو من السهل إعادة إنشائها. في بلاد الإسلام، جَرّدت المدن، تقريباً، القرى من أسواقها. تماماً كما في أوروبا، كأنها ابتلعتها. الأكثر اتساعا من هذه الأسواق تنتشر على الأبواب الأثريّة للحواضر، في مساحات ليست، في المحصلة، لا ريفاً ولا مدينة، حيث الحضري من جهة والفلاح من جهة أخرى، يلتقون على أرض محايدة. في المدن نفسها، في الشوارع والساحات الضيّقة، تنسلّ أسواق الحيّ: يجد فيها الزبون الخبز اليومي الطازج، بعض السلع و، بعكس هذه الأسواق المخصصة للاستخدام العادي في أوروبا، نجد وجبات جاهزة متنوعة وعديدة: كرات من اللحم، نيفة (رؤوس غنم مشويّة)، فطائر مقليّة، حلويات. المراكز التجاريّة الضخمة التي هي في آنٍ أسواق، تجمّعات لمتاجر وردهات على الطراز الأوروبي، هي الفنادق، البازارات، كذلك «باسيستان Besestan» اسطنبول.

للهند خاصيَّتها: لا يوجد قرية ليس لديها سوقها الخاص فيها، بسبب ضرورة تحويل، في كل قرية وبتدخل من تاجر بانيان (banyan)، الإتاوات العينيّة، المسلّمة من قِبل الجمعيّة القرويّة، إلى إتاوات نقديّة، إما لصالح «المنغول الكبير» وإما لصالح الأسياد من تبعيّته. هل يجب أن نرى في هذا السديم من الأسواق القروية شائبة للسيطرة الحضرية، في الهند؟ أو بالعكس

تماماً، هل يجب علينا التخّيل أن التجار «البانيان» يمارسون نوعاً من السوق الخاصة، من خلال المَسك بالإنتاج من مصدره، في القرية نفسها؟

التنظيم الأكثر دهشة، في مرتبة الأسواق الابتدائيّة، هو الذي يعود إلى الصين التي يتعلق وضعها بجغرافية صحيحة، شبه ـ حسابية: فلكل بلدة، أو مدينة صغيرة. ضع نقطة على ورقة بيضاء وحول هذه النقطة تتمركز من ست إلى سبع بلدات، على مسافة حيث أن المزارع يستطيع، خلال النهار، الذهاب إلى البلدة والعودة منها. هذه الوحدة الهندسيّة ـ نقطة في الوسط وعشر نقاط حولها ـ هي ما نسمّيه بالإقليم، منطقة الإشعاع لسوق البلدة. ينقسم هذا السوق عملياً بحسب الشوارع والساحات للبلدة، ويتثبّت بحوانيت الباعة، المرابين، الكتّاب العموميين، البائعين مواداً غذائيّة دقيقة، ومنازل للشاي والساكي (Saké. W. Skinner) لديه حق عندما يعتبر أنه في هذه المساحة الإقليمية يُحدد مكان رحم الصين القرويّ، وليس في القرية. إنكم تتقبلون أيضاً، وبدون صعوبة، أن البلدات تدور حول المدينة التي يغلفونها على مسافة ملائمة ويزودونها بالمؤن اللازمة، وهي مرتبطة من خلالها بحركات المرور البعيدة وبسلع لا تنتج محلياً. إن الكلّ مجتمعاً يشكّل نظاماً متكاملاً، هذا ما تشير إليه، بوضوح، حقيقة أن برنامج الأسواق لمختلف البلدات وللمدينة محدد بطريقة تتفادى التشابك. فمن سوق إلى آخر ومن بلدة إلى أخرى، يسير من دون توقف بائعون متجولون وحرفيون، لأن، في الصين، حانوت الحرفي هو نقال وأنه في السوق يتم الاتفاق على هذه الخدمات، رغم أن الحدّاد أو المزيّن يأتون إلى المساكن لإتمام عملهم. باختصار، إن الكتلة الصينيّة هي مجتاحة ومنتعشة بشبكات

أسواق منظّمة، موصولة بعضها ببعض ومراقبة بدقة.

بينما تكثر الحوانيت ويكثر البائعون المتجولون بشكل كبير، تغيب الأجهزة العليا كالمعارض والبورصات. توجد بعض المعارض، لكنها هامشية، على حدود منغوليا أو في كانتون «Canton»، للتجار الأجانب، إنها طريقة أخرى لمراقبتهم.

إذن، هناك أمر من اثنين: أو أن الحكومة معادية لهذه الأنواع من التبادل، أو أن الدوران الشَعريّ للأسواق الابتدائية يكفي الاقتصاد الصينيّ: فلا الأوردة ولا الشرايين ضرورية بالنسبة له. سواء أكان ذلك عائداً إلى السبب الأول أو إلى السبب الثاني، أو إلى الاثنين معاً، فإن التبادل في الصين هو بالإجمال ممهّد ومسوّى، وسنرى في محاضرة أخرى أن التبادل حظي بأهمية كبيرة من جرّاء عدم تطور الرأسمالية في الصين.

أما المراتب العليا للتبادل في اليابان فهي مرسومة بشكل أفضل، حيث قنوات كبار التجّار منظّمة تماماً. إن أينسولاند (Insulinde) هي بدورها مخططة بشكل أفضل؛ ملتقى تجاري قديم، له معارضه المنظمة وبورصاته، يذكّرنا بأوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وخصوصاً عندما بدأت تعقد الاجتماعات اليومية لكبار تجّار منطقة معيّنة. كذلك في بَنتَم «Bantam»، في جزيرة جافا، وهي لمدة طويلة المدينة الأكثر نشاطاً في الجزيرة، حتى بعد تأسيس باتافيا «Batavia» عام 1619، يجتمع المفاوضون كل الأيام في ساحة من ساحات المدينة، في الساعة التي يتمّ فيها السوق.

الهند هي بامتياز بلد المعارض، الاجتماعات التجارية الواسعة والدينية معاً، لأنها تجري معظم الأحيان في أماكن الحج. شبه الجزيرة كلها معنيّة بهذه اللقاءات العملاقة. لنتأمل حضورهم

الكامل وأهميتهم: أليسوا مع ذلك دلالة على اقتصاد تقليدي، موجّه بطريقة ما نحو الماضي؟ بالمقابل، في العالم الإسلامي، على الرغم من أن المعارض كانت موجودة، لكنها لم تكن لا عديدة ولا شاسعة كما الهند. هناك استثناءات كما معارض مكّة لا تعمل إلاّ على تأكيد القاعدة. في الواقع، إن المدن الإسلامية جِد المتطورة وجِد النشيطة امتلكت آليّات وأدوات المراتب العليا للتبادل. سندات لأمر كانت تتداول، في المنطقة، بسهولة كبيرة تماماً مثلما في الهند، وكانت على قدم المساواة مع الاستعمال المباشر للنقد الفوري؛ شبكة ائتمان كاملة كانت تربط المدن الإسلامية مع الشرق الأقصى. مسافر بريطاني، في عودته من الهند عام 1759، وعلى وشك أن يمرّ من البصرة إلى القسطنطينيّة، رافضاً ترك نقوده كوديعة في شركة الهند الشرقيّة (East India Company)، في مدينة سورات «Surat»، دفع 2000 قرش نقداً لمصرفيّ في البصرة والذي أعطاه، بدوره، رسالة مكتوبة «باللغة الإفرنجيّة» لكي يسلمها إلى مصرفيّ في حلب. كان عليه، من الناحية النظريّة، أن يجني ربحاً، غير أنه لم يكسب على قدر ما كان يأمل. ما من أحد يربح دائماً.

باختصار شديد، يبدو أن الاقتصاد الأوروبي، مقارنة باقتصاديات بقيّة العالم، مدين في تطوّره إلى تفوّق أدواته ومؤسساته: البورصات، أو الأشكال المختلفة للائتمان. جميع آليّات التبادل وأساليبه البارعة، بدون أيّ استثناء، نجدها مجدداً خارج أوروبا، منتشرة ومستخدمة بدرجات متفاوتة، ونستطيع هنا أن نميّز ترتيباً في النشاطات والتبادلات: في المستوى الأعلى نجد اليابان؛ ربما أينسولاند (Insulinde)، وبلاد المسلمين في الدرجة الثانية؛ لكن، بالتأكيد تأتي الهند من بين الأوائل مع شبكتها

الائتمانيّة المزدهرة بفضل تجّارها (banyans)، تجربتها في إقراض المؤسسات التجاريّة المحفوفة بالمخاطر، شركاتها للتأمين البحري؛ في المستوى الأدنى نجد الصين التي تعوّدت العيش معتمدة على الاكتفاء الذاتيّ؛ وأخيراً، نجد تحت مستوى الصين المرتبة التي تحتوي على آلاف الاقتصاديّات التي ما زالت بدائيّة.

إن وضع تصنيف لاقتصاديّات العالم له دلالة؛ وسأحتفظ في ذاكرتي بهذا الترتيب للفصل الثاني، عندما سأسعى لتقييم أوضاع اقتصاد السوق والرأسماليّة. هذا الترتيب العمودي سيسمح للتحليل بأن يقطف ثماره. لقد مدّ اقتصاد السوق شباكه وحافظ على الاستمرارية لشبكاته المختلفة، متخطياً بذلك الكتلة الضخمة للحياة المادية اليومية. وبهذا العمل، تكون الرأسمالية قد ازدهرت على حساب اقتصاد السوق، بالمعنى الدقيق للكلمة. نستطيع القول إن اقتصاد العالم بأكمله ممكن رؤيته في خريطة مجسّمة واقعيّة.

الفصل الثاني

ألعاب التبادل

في محاضرتي السابقة أشرت إلى الموقع الخاص الذي يتبوَّأه قطاع كبير من الاقتصاد يعتمد على الاستهلاك الذاتي خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر؛ إلا أن هذا القطاع، في جوهره، كان لا يمت بتاتاً بأية صلة إلى اقتصاد التبادل؛ حتى أن بعض دول أوروبا الأكثر تطوراً آنذاك، كانت تعاني، إلى القرن الثامن عشر وحتى بعد ذلك، وجود مناطق لا تشارك إلاّ قليلا في الحياة العامة. وفي انعزالها هذا تصرّ على إدارة شؤونها بنفسها، شبه منغلقة كليّاً على ذاتها.

أريد، في الوقت الحاضر، أن أعرض مسألة ما يتعلّق، بالضبط، بالتبادل والذي نشير إليه في الآن ذاته باقتصاد السوق أو بالرأسماليّة. هذه التسمية المزدوجة تومئ إلى أننا متفقون على ضرورة إدراك الفرق بين هذين القطاعين؛ قطاعان، في نظرنا، لا يمتزجان. نذكّر، في كل مرّة، بأن هذين الفريقين من النشاط - اقتصاد السوق والرأسمالية - يبقيان، وإلى القرن الثامن عشر، أقليّة، غير أن مجموع أعمال الناس يظلّ محبوساً، أسير الميدان الشاسع للحياة اليوميّة. وإذا اعتبرنا أن اقتصاد السوق هو اقتصاد إلى مزيدٍ من التوسّع، وأنه يغطي مساحات واسعة ويحقق

نجاحات باهرة، إلا أنه لا يزال يفتقر في كثير من الأحيان إلى الكثافة. أما بالنسبة لواقع «النظام القديم» (الحكومة الفرنسيّة قبل ثورة 1789)، هذا النظام الذي أسمّيه، خطأ أو صواباً، رأسمالية، فإن هذا الواقع ينيط بطبقة لامعة، متكلفة، لكن ضيّقة، لم تمسك بزمام مجمل الحياة الاقتصادية ولم تؤسس، «لكيفيّة إنتاج» تُصبح فيما بعد خاصيّتها وتطمح من تلقاء نفسها إلى أن تُعمّم. الأمر يحتاج إلى ذلك لكي تمسك هذه الرأسمالية، التي نسمّيها في العادة تاجر، وتشغّل اقتصاد السوق في مجمله؛ وعلى الرغم من أن هذا الأخير هو شرطها الأوليّ الذي لا يمكن أن تستغني عنه. والحال، أن الدور القوميّ، الدوليّ والعالميّ للرأسماليّة أصبح منذ الآن بَدَهياً.

I

إن اقتصاد السوق، الذي حدثتكم عنه في الفصل الأول، يظهر لنا خالياً من الكثير من الغموض. لقد منحه المؤرخون، بحق، مكانة ملوكيّة. الجميع يميّزونه. قياساً على ذلك، يمثّل الإنتاج والاستهلاك مساحات شاسعة ما تزال غير مُكتشفة بالشكل الصحيح بواسطة أساليب البحث الكميّ التي هي، حتى الآن، في بداياتها. لا يمكننا فهم هذين العالمين بسهولة. فاقتصاد السوق، بالعكس تماماً، ما زال يجذب الاهتمام. إنه يملأ صفحات وصفحات من وثائق الأرشيفات ـ أرشيفات حضريّة، أرشيفات خاصة بالعائلات التي تتعاطى التجارة، البيانات الخاصة بالمحاكمات والشرطة، مذاكرات غرف التجارة، سجلات كتّاب العدل...إذن، كيف لنا أن لا نستدلّ عليه ونهتمّ بأمره؟ إنه يشغل بلا هوادة الساحة.

الخطر، بكل تأكيد، هو أن لا نرى أيّ شيء سواه، بتوصيفه بفيض من تفاصيل توحي إلى حضور مكتسح وملحّ، بينما اقتصاد السوق لا يشكّل إلاً جزءاً من كلّ جد وساع، بسبب طبيعته ذاتها التي تختزل دوره إلى مجرّد رابط بين الإنتاج والاستهلاك، ولأنه قبل القرن التاسع عشر، كان اقتصاد السوق، على وجه التقريب، كنايةً عن طبقة كثيفة، قويّة ومقاومة، أحياناً ضعيفة، بين سعة الحياة اليومية التي يرتكز عليها والسياقات الرأسمالية التي، في كل مرّة من بين اثنتين، تُحرّكه من علٍ.

قلة هم المؤرخون الذين يملكون الانطباع الصافي عن هذا التحدّد الذي، من خلال حصره اقتصاد السوق، يعرّفه ويشير إلى دوره الفعليّ. يُعتبر ڤيتولد كيلا (Witold Kula) واحداً من هؤلاء المؤرخين القلّة الذين لا يلتزمون جداً بتقلبات أسعار السوق في دراساتهم، هبوطها وصعودها، أزماتها، ترابطها على المدى البعيد، واتجاهاتها نحو التوحّد - أي كل ما يجعل الارتفاع الدوري لحجم التبادل، محسوساً. ولكي نستعيد تشبيهاً من التشبيهات التي زوّدنا بها الكاتب، فإنه من الأهمية بمكان النظر دائماً إلى عمق الجبّ، حتى نبلغ بنظرنا كثافة مياه القاع، قاع الحياة الماديّة التي تدركها أسعار السوق، لكن لا تخرقها وتؤثر فيها على الدوام. لذلك، إن كل تاريخ اقتصادي إذا لم يكن مدوّناً بصيغة ثنائية - الباطن والظاهر - يوشك أن يكون غير تامّ.

بناءً على هذا، يبقى جليّاً أن الفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، تلك الحقبة من هذه الحياة السريعة، التي هي اقتصاد السوق، لم تتوقف عن التوسّع. إن أكبر دلالة وبرهان على اقتصاد السوق هو التقلب المسلسل لأسعار الأسواق عبر المسافة والزمن. تلك الأسعار تتحرّك في كل أنحاء العالم، في

أوروبا وفقاً لمشاهدات لا تعدّ ولا تحصى، في اليابان والصين، في الهند وعبر بلاد الإسلام (كما في الإمبراطورية العثمانيّة)، في أميركا، حيث المعادن الثمينة تلعب دوراً بارزاً - أي في إِسبانيا - الجديدة، في البرازيل والبيرو. كل تلك الأسعار تتطابق كيفما كان وبطريقة ما، تتلاحق مع تفاوت مؤكد على وجه التقريب، تفاوت يكاد أن يكون محسوساً عبر أوروبا بمجملها، حيث تتعلق الاقتصاديات بعضها ببعض عن كثب، لكن، التي، بالمقابل تأخرت ما لا يقلّ عن عشرين عاماً، مقارنةً بأوروبا. أقصد بكلامي هذا، وعلى وجه الخصوص، الهند ما بين نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر.

باختصار، كيفما كان الحال، إن اقتصاداً معيّناً يربط مختلف أسواق العالم ببعضها، اقتصاد لا يجرّ خلفه سوى بعض السلع المميّزة، لكن المعادن الثمينة أيضاً. رحّالة محظوظون يجوبون العالم. إن القِطَع النقديّة الإسبانيّة الثماني المصكوكة بالمعدن الأميركي الأبيض أضحت تجول منطقة المتوسط، تجتاز الإمبراطورية العثمانية وبلاد فارس، لتصل إلى الهند والصين. ابتداء من العام 1572، وبواسطة نادي مانيلا Manille، عبر المعدن الأبيض الأميركي أيضاً الهادئ وليصل، في نهاية المطاف، مرّة أخرى إلى الصين، عبر هذا المسلك الجديد.

وكيف يمكن ألاّ تلفت الصلات والشبكات، والمواصلات الأساسيّة والحركات التجاريّة أنظار المؤرخين؟ هذه المشاهد تفتنهم كما بهرت المعاصرين. وحتى في ما يتعلق بالاقتصاديين الأوائل، ماذا يدرسون، في الواقع، إن لم يكن العرض والطلب في السوق؟ والمدن الشامخة، ماذا عسى اقتصادها السياسي أن يكون غير مراقبة أسواقها، أسعارها والتموين؟ والأمير (الحاكم)، ما إن

ترتسم سياسته الاقتصادية في مراسيمه، أليست بصدد السوق الوطني، المقرّ الوطني الذي يجب حمايته، الصناعة الوطنية المربوطة بالسوق الداخلية وبالسوق الخارجية، وأنه من الضروري تفعيلها؟ إنه من الممكن والمنطقي التصرّف ضمن هذه المساحة المحدودة والحسّاسة للسوق؛ لأنها تعكس التدابير المتخذة، كما يبديها السلوك المعتاد. ولو أننا خلصنا إلى الاعتقاد، بحق أو بغير حق، بأن للتبادلات دوراً حاسماً وموازناً، في حدّ ذاتها، وأنها تزيل عبر المنافسة فرق الارتفاعِ في الأسعار من أجل معادلتها، بالتالي توافق بين العرض والطَلَب، وبالاعتقاد أيضاً بأن السوق هو إلٰه خفيّ وفاعل خير، «اليد غير المرئية» عند آدم سميث (Adam Smith)، سوق القرن التاسع عشر التي تنظم ذاتها، مفتاح الخلاص للاقتصاد، في حال اكتفينا بمبدأ «دعه يفعل، دعه يمرّ».

يوجد هنا جزء من حقيقة، جزء من سوء نيّة، ولكنْ وهمٌ أيضاً. هل يمكننا إغفال حقيقة كم مرّة حُوّلت السوق أو شُوّهت، وكم من المرّات حدد السعر بشكل عشوائي من قِبل المحتكرين بحكم القوّة ـ القانون؟ خصوصاً، مع تقبّلنا فضائل السوق التنافسيّة، («الحاسوب الأول الذي وضع في خدمة البشر»)، يصبح من المهم الإشارة، على الأقل، إلى أن السوق، بين الإنتاج والاستهلاك، هي كناية عن علاقة غير تامّة، وهذا ليس إلا بقدر بقائها جزئيّة. لنبرز الكلمة الأخيرة: جزئية. إنني أؤمن بفضائل السوق وبأهمية اقتصاد السوق، إلا إنني لا أؤمن بسيادته الحصرية. هذا لا يمنع أنه حتى أزمنة نسبياً قريبة منّا، كان الاقتصاديون لا يحللون إلا انطلاقاً من مخططاته وتعليماته. بالنسبة إلى تورغوت (Turgot) إن المبادلة هي فعلاً مجمل الحياة الاقتصاديّة. وكذلك، فيما بعد بكثير، جاء داڤيد ريكاردو

(David Ricardo) ليؤكد أنه لا يرى في المبادلة سوى النهر الضيّق، لكن الحيّ، لاقتصاد السوق. إذن، منذ أكثر من خمسين عاماً، لم يعد الاقتصاديون، وبفضل الخبرة، يدافعون عن الفضائل الآليّة لمبدأ «دعه يفعل..»، إلا أن الأسطورة ما تزال قائمة في ذهن الرأي العام وفي النقاشات السياسية الآنّية.

II

لقد طرحت كلمة «رأسمالية» أثناء النقاش، على ضوء فترة تاريخية لم تكن تتسم بحكم القانون. ويعود ذلك إلى سبب هو أنني كنت بحاجة إلى استعمال مفردة أخرى غير اقتصاد السوق للدلالة على أنشطة تبدو مختلفة. لم يكن في النيّة أن أُدخل الذئب إلى الحظيرة. كنت أعلم بأن العديد من المؤرخين كانوا كرّروا بدراية أن كلمة المعركة ـ الرأسمالية ـ هي مفردة غامضة. وهي لهذه المناسبة موضوع نقاش مستمر ومفارقة تاريخية. وخلافاً لمنطق الحذر، فقد فتحت الباب لكلمة «رأسمالية» لأسباب عديدة.

في بداية الأمر، تتطلب بعض السياقات بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر تسمية خاصة. أما متابعة تلك السياقات وتنسيقها، لا أكثر، في إطار اقتصاد السوق العادي، فهي مهمة عبثية. إن المفردة التي تأتي تلقائياً إلى الذهن هي الرأسمالية. إنها مصدر إزعاج؛ تُخرجها من الباب تأتيك من النافذة. وبما أننا لم نأتِ ببديل عنها ملائم، فإنها تصبح ذات دلالة خاصة. وكما يقول اقتصادي أميركي، فإن أفضل سبب يبرر اللجوء إلى استعمال مفردة «رأسمالية»، على الرغم من فقدانها الاعتبار، يعود إلى عدم قدرتنا على إيجاد بديل عنها. وهذا يقودنا إلى الكثير من الخصومة والمناقشات والمشاجرات. إلاّ أن هذه المشاجرات سواء

كانت مفيدة، أو أقل فائدة أو عديمة الفائدة، لا يمكن في الحقيقة تجنبها، أو التصرف أو النقاش كما لو أنها غير موجودة. إن أسوأ العقبات أمام تجنب استعمال تلك المفردة هو أنها بحد ذاتها مثقلة بمعانٍ عديدة تعطيها إياها التجربة الحياتية الآنيّة.

ويعود استعمال الرأسمالية في المعنى العريض للكلمة إلى بداية القرن العشرين. ويمكن العودة في هذا المضمار إلى مؤلّف شهير ظهر سنة 1902 لـ «ورنر سومبارت» (Werner Sombart) بعنوان «Der moderne Kapitalismus». إن هذه المفردة ـ الرأسمالية ـ التي تجاهلها عملياً كارل ماركس (Karl Marx)، نعود ونرتكب أسوأ الخطايا باللجوء إليها اليوم بدل إعادتها إلى سياقها التاريخي الطبيعي. لقد دلّ أحد المؤرّخين المبتدئين، على أنه لا وجود للرأسمالية قبل الثورة الصناعية: «لقد كان هناك رأس مال وليس الرأسمالية».

مع ذلك، نقول بأنه ما من قطيعة كاملة أو عدم استمرار مطلق بين الماضي أو حتى الماضي البعيد والحاضر، أو إذا أردنا، لا وجود لعدم التدخل بأي شكل من الأشكال. إن تجارب الماضي لا تتوقف عن الامتداد لتطال حياتنا الحاضرة وتزيدها محورية. يرى الكثير من المؤرخين اليوم، خاصة وأن عددهم ليس بقليل، أن الثورة الصناعية تعود إلى ما قبل القرن الثامن عشر بكثير؛ وأن أفضل ما يمكن إقناعنا بذلك هو مشهد بعض الدول المتخلّفة في محاولتها استيراد نموذج النجاح، الذي يعتبرونه كذلك؛ لقد أخفقت تلك الدول في تحقيق ثورتها الصناعية الخاصة بها. باختصار، إنَّ هذه الجدلية، جدلية الماضي والحاضر، الحاضر والماضي، هي ببساطة في موقع المركز وعلّة وجود التاريخ نفسه.

III

لا يمكن تعريف الرأسمالية وجعلها في خدمة التفسير التاريخي سوى من خلال الإحاطة الدقيقة بمفردتين تتكون منهما وترتكن إليهما: رأس المال والرأسمالي. إن رأس المال هو حقيقة محسوسة لكونه يتشكّل من جملة من الوسائل يمكن بسهولة التعرف إليها. أما الرأسمالي فهو الشخص الذي يقود أو يحاول الإشراف على عملية دمج رأس المال في أنساق الإنتاج المفروضة على كل المجتمعات. إن الرأسمالية، بالإجمال، وفقط بالإجمال، هي، بالطريقة التي يُعمل بها لغايات معيَّنة، فيها القليل القليل من الإيثار المعتاد؛ إنها تلك العملية المستمرة للاندماج في تلك الأنساق.

إن الكلمة المفتاح هي رأس المال، ولقد استحوذت هذه الكلمة في دراسات الاقتصاديين على أهمية مركزية. ورأس المال لا يعني فقط تراكم الثروة، إنما النتائج القابلة للاستعمال والمستعملة لكل عمل أُنجز مسبقاً. فالمنزل هو رأسمال؛ القمح المخزّن...سفينة، طريق، كلها رؤوس أموال ؛ إلا أن رأس المال لا يستحق اسمه إلاً إذا شارك في سياق إنتاج متجدد. إن مبلغاً من المال غير مستعمل أو غابة غير مستثمرة لا يمكن النظر إليها على أنها رأسمال. من هنا نتساءل عما إذا كان يوجد، بمعرفتنا، مجتمع واحد في العالم لا يراكم سلعاً رأسمالية أو لا يستعملها لمصلحته أو لا يعيد تكوينها أو استثمارها؟ إن القرى الأكثر تواضعاً في الغرب خلال القرن الخامس عشر لديها بنية تحتية تتكوّن من طرقات وحقول منسّقة، وأراضٍ تُستثمر في الزراعة، وغابات منظّمة، وسياج من أغصان شائكة، وبساتين وطواحين هواء،

واحتياطها من الحبوب...لقد أنجزت دراسات ركّزت على اقتصاديات النظام القديم، توصلت إلى نتيجة مفادها أنه بين الناتج الخام لسنة عمل وكتلة السلع الرأسمالية (الاحتياطية)، التي نسميها بالفرنسية الإرث (patrimoine)، نسبة مقدارها واحد على 3 أو 4؛ وهذه النسبة هي النسبة نفسها التي قبل بها كينز (Keynes) في دراسته للاقتصاديات المعاصرة. بالتالي، فلكل مجتمع احتياطي يساوي 3 أو 4 سنوات عمل متراكم يمكن استعماله لتفعيل إنتاجه. وهكذا فإن الإرث لا يتم اللجوء إليه إلاً جزئياً، وهو لا يُستعمل بكامل طاقته.

لنترك الآن جانباً هذه المسائل. وأنتم تدركون كما أدرك أنا، شخصياً، أنني لست مديناً لكم سوى بتفسير واحد: كيف يمكنني التمييز الصحيح بين رأسمالية واقتصاد السوق، وبين اقتصاد السوق ورأسمالية؟

بطبيعة الحال، فأنتم لا تنتظرون مني تمييزاً قاطعاً كما بين الماء والزيت. إن الواقع الاقتصادي لا يرتكز أبداً على أرضية بسيطة. لكنكم تقبلون من غير صعوبات جمّة بأنه يمكن إيجاد على الأقل نوعين من اقتصاد السوق (أ أو ب)، قابلين للتمييز بقليل من الانتباه، من خلال ما يؤسس له، على الأقل، نموذجان من الاقتصاد من علاقات إنسانية واقتصادية واجتماعية.

في فئة اقتصاد السوق المشار إليها بـ (أ) أرى بطيبة خاطر مبادلات السوق اليومية والتجارة المحلية أو البعيدة بعض الشيء تسير بشكل طبيعي. فالقمح والخشب يصلان إلى المدن القريبة والبعيدة قليلاً. وكل شيء يسير بوتيرة منتظمة، والحركة التجارية قابلة للتقدير ومعتادة ومفتوحة على صغار التجار كما على

كبارهم. وهكذا كان يتم، في القرن السابع عشر، تسيير حبوب البلطيق بدءاً من دانتزيغ «Dantzig» وحتى أمستردام. ومن جنوب أوروبا باتجاه شمال أوروبا بالنسبة لتجارة الزيت والنبيذ. وهكذا كان يحصل بالنسبة للأساطيل المحملة بالعربات الألمانية الآتية للبحث كل عام عن النبيذ الأستِري «Istrie» الأبيض.

هذه المبادلات كانت تتسم بالشفافية لأنها غير مفاجِئة، بحيث كان كل تاجر يعلم مسبقاً مخاطر ومنافع تجارته، وكان في استطاعته مسبقاً تقدير واحتساب أرباحه. إن سوق بلدة ما يشكّل مثلاً جيداً على ذلك. فهو يجمع المنتجين، المزارعين والمزارعات، والزبائن؛ بعضهم من البلدة نفسها وآخرون من القرى المجاورة. وفي أقصى الحالات، يمكن أن يتوافر من وقت إلى آخر تاجر أو تاجران، أي أنه يوجد بين الزبون والمنتج وسيط، هو التاجر. وهذا التاجر يمكنه في المناسبات ضعضعة السوق والهيمنة عليها أو التأثير على الأسعار من خلال مناورات التخزين. حتى أن بائعاً بالمفرّق يستطيع وبشكل يتعارض مع الأنظمة القائمة، الشراء من المزارعين من على مدخل البلدة بسعر قليل ومن ثم إعادة بيعه بالسعر الذي يريده. إنها عملية غش بكل ما للكلمة من معنى، يمكن ملاحظتها حول البلدات وأيضاً حول المدن. وفي استطاعة هؤلاء من خلال تلك المناورات، عندما تتسع، رفع الأسعار كيفما يشاؤون ومتى يشاؤون. وهكذا فإنه حتى في البلدة المثالية التي يمكن أن نتصوّر، بتجارتها المضبوطة، المستقيمة والشفافة ـ على قاعدة «العين بالعين واليد باليد» كما جاء في اللغة الألمانية ـ فإنه يلاحظ وجود تبادلات تجارية تنسجم مع الفئة (ب) من اقتصاد السوق. إذن حتى في السوق حيث يتم التهرب من الشفافية والضوابط، فإن التبادل هو غير معدوم. في المقابل، فإن التجارة

العادية التي كانت تفعّل قوافل قمح البلطيق هي تجارة شفافة. إن خطوط الأسعار، منذ لحظة انطلاق البضائع من دانتزيغ وحتى وصولها إلى أمستردام، كانت خطوطاً متزامنة. كما أن هامش الربح كان يتسم بالدقة والاعتدال. أما إذا حصلت مجاعة في بلاد المتوسط كما في سنة 1590 على سبيل المثال، فإننا نلاحظ التجّار الدوليّين النافذين، ينحرفون بكامل سفنهم المحملة بالبضائع عن الممرات التجارية الاعتيادية، والتي كانت ستتّجه في الأصل إلى ليڤورن (Livourne) أو إلى جنوى (Gênes) في أوروبا، لتباع تلك الحمولات في المتوسط بأسعار تفوق بثلاثة أو أربعة أضعاف السعر الأصلي. وفي هذه الحالة أيضاً فإن الاقتصاد (أ) يترك الساحة للاقتصاد (ب).

بمجرّد ما يُنظر إلى هرمية المبادلات التجارية يُلاحظ أن الاقتصاد (ب) هو السائد، وهو يرسم أمامنا فضاء من الحركة جد مختلف. لقد أشار المؤرخون الإنكليز منذ القرن الخامس عشر إلى الأهمية المتعاظمة لوجود سوق أخرى سمّوها بالسوق الخاصة أو إلى جانب السوق العامة التقليدية. ولإبراز الفرق بشكل أكثر حدة أستعمل مُصطلح السوق المعاكسة Le Contre-Marché. ولقد عملت هذه السوق المستجدة فعلاً على التخلص من قواعد السوق التقليدية. إن تجاراً مرتحلين يعملون على جمع السلع، كانوا يلتقون مع منتجين في ديارهم حيث يتمّ إنتاج السلع، وكانوا يشترون مباشرةً من المزارعين الصوف والقنّب والحيوانات والجلود والقمح والشعير والدواجن... كما كانوا يشترون منهم مسبقاً سلعاً كالصوف قبل اجتزاز الخراف، والقمح وهو ما يزال عشباً... هذا ما تؤكد صحة حدوثه، قطع نقدية موقّع عليها، موجودة في نزل القرية أو في المزرعة نفسها. وكان هؤلاء

ينقلون من ثم بضائعهم بالعربات أو على الحيوانات أو في القوارب باتجاه المدن الكبرى والمرافئ حيث يتمّ التصدير عبرها إلى الخارج. إنها أمثلة يمكن ملاحظتها في كل أنحاء العالم حول باريس كما حول لندن، في سيجوف «Ségovie» بخصوص الأصواف، حول نابولي «Naples» بخصوص القمح، في البوييون Pouilles بالنسبة للزيت، وفي أينسولاند «Insulinde» بخصوص تجارة البهارات... أما عندما لا يتمكن التاجر الجوّال من التواجد شخصياً حيث يُعمل في الزراعة، فهو يتواعد، إلى جانب السوق، على هامش المكان فتتم المبادلات، وفي أكثر الأحيان يعقد جلسة في نُزل ما. لقد كانت النُّزُل بمثابة المحطة حيث تنعقد الصفقات الخاصة بالتصدير إلى الخارج. ثم إن هذا النوع من التبادل أناب عن الحالات الطبيعية للسوق الجماعية التقليدية حيث كانت تتم المبادلات الفردية بشروط تختلف نسبياً، بحسب الوضع الخاص بكل من المعنيين؛ وهذا ما تؤكد عليه العديد من المحاكمات التي حصلت في إنكلترا، حيث وجدت أوراق نقد موقّعة من قِبل بائعين تشير بوضوح إلى تلك المبادلات أو المقايضات غير المتكافئة بسبب قلة تأثير المنافسة في العملية التجارية التي كانت تتم في السوق. أما التاجر فكان يتمتع في ضوء تلك المعادلة بنائلتين: 1) قطع الصلات مع المنتج؛ 2) قطع الصلات مع الجهة التي توجَّه إليها السلعة. فهو إذن الوحيد المطلع على شروط اللعبة ـ لعبة السوق بحسب الفئة (ب) ـ من أولها إلى آخرها محققاً بالتالي أرباحاً إضافية. فهو يمتلك المال نقداً. وهذه هي نقطة قوته الأساسية. وهكذا، فإن حلقات تجارية طويلة أضحت تمتد بين الإنتاج والاستهلاك؛ ثم أن فعاليّة تلك الحلقات في تغذية المدن الكبرى مكّنتها من فرض نفسها، الأمر الذي أدى بدوره إلى دفع

السلطات إلى غض النظر عن ممارسات أولئك، أو على الأقل عدم تشديد الرقابة على عملهم.

إذن، بقدر ما كانت تمتد تلك الشبكات (حلقات لسلسلة)، بقدر ما كانت قادرة على الإفلات من الضوابط المعتادة على أنشطتها، وبقدر ما كان يطفو السياق الرأسمالي بوضوح. فالسياق الرأسمالي هو إذن سياق يظهر بشكل ملفت عندما يتمّ الاتِّجار عن بُعد أو كما أسماه المؤرخون الألمان الفرنهانديل (Fernhandel) حيث المؤرخون الألمان ليسوا الوحيدين الذين لاحظوا الصفة التفضيلية لحياة التبادل. إن الـ Fernhandel هو بامتياز فضاء يتمّ فيه العمل بحرية، وهو يعمل في مساحات بعيدة تنأى به عن المراقبة الاعتيادية أو تسمح له بالالتفاف عليها. إنه يعمل عند اللزوم بدءاً من ساحل الكوروماندِيل (Coromandel) أو ضفاف بلاد البنغال حتى أمستردام، ومن أمستردام حتى بائعي المفرّق في بلاد فارس أو الصين أو اليابان. ففي ساحة العمليات الشاسعة هذه يتمتع الفرنهانديل بإمكانية الاختيار، واختيار ما يمكّنه من تطوير أرباحه. فتجارة جزر الأنتيل «Antilles» لم تعد توفر سوى أرباح متواضعة. في مقابل ذلك، فإن الاتِّجار مع بلاد الهند أو الصين كان وما يزال يوفر أرباحاً مضاعفة. يكفي نقل البندقية من كتف إلى كتف آخر!

ومن هذا الربح الطائل تنبثق تراكمات رؤوس أموال عظيمة. خاصة أن الاتِّجار عن بُعد يتحكم فيه بضعة أشخاص فقط يشكلون دائرة مغلقة لا يستطيع من يشاء الدخول إليها. أما التجارة المحلية فهي تبقى منتشرة بين لاعبين قابضين عديدين. فعلى سبيل المثال، وفي القرن السادس عشر، فإن التجارة المحلية أو الداخلية للبرتغال، إذا ما نظرنا إلى تلك التجارة نظرة شاملة بالقيمة النقدية

المفترضة التي تمثّل، فإنها أكثر أهمية من تجارة البهارات والتوابل والعقاقير. لكن هذه التجارة الداخلية هي عادةً ما تكون تحت تأثير المقايضة، قيمة الاستعمال. فتجارة التوابل هي في خط مستقيم مع اقتصاد النقد. ووحدهم المفاوضون الكبار هم الذين يتّجرون بها ويحققون تالياً أرباحاً غير عادية. إن ذلك ينسحب أيضاً على إنكلترا في أيام دوفو (Defoe).

إذن، إنها ليست محض صدفة أن يوجد مجموعة من التجّار في كل أنحاء العالم، منفصلة تمام الانفصال عن جمهور التجّار الآخرين، وأن تكون تلك المجموعة من ناحية، محدودة العدد وحميمة، ومن ناحية أخرى دائمة الصلة بالتجارة عن بُعد. يمكن مشاهدة هذه الظاهرة في ألمانيا ابتداءً من القرن الرابع عشر، وفي باريس ابتداءً من القرن الثالث عشر، وفي مدن إيطاليا منذ القرن الثاني عشر وربما قبل ذلك. في بلاد الإسلام، فإن التاجر tayir، وقبل ظهور التجّار الأوائل في الغرب، كان يعمل وانطلاقاً من منزله (لقد كانت التجارة آنذاك محدودة)، في الاستيراد والتصدير. لقد كان يدير معتمدين وتجّاراً بالعمولة. ولم يكن يشبه بشيءٍ الحانوتي في السوق. وفي الهند في أغرَا (Agra) التي كانت حوالى عام 1640 مدينة عظيمة، فلقد لفت أحد الرحّالة إلى وجود تجار جد أغنياء (sogador) يمتلكون أرصدة مالية هائلة. وهذا ما نطلق عليه في بلادنا إسبانيا اسم ميركادير (mercader). ويطلق البعض عليه اسم قطري (katari) للإشارة إلى الذين يمارسون الفن المركنتيلي (mercantile) - هو الفن الذي يخص التاجر الغني صاحب الثروة العظيمة. وفي الغرب، فإن مفردات اللغة تشير إلى اختلافات تشبه تلك التي أشرنا إليها سابقاً. فالتاجر هو القطري الفرنسي. فالمفردة ظهرت في القرن

السابع عشر. وفي إيطاليا، فإن المسافة كانت هائلة بين تعبير mercante a taglio وle negoziante. وفي إنكلترا أيضاً، فإن فرقاً شاسعاً يمكن ملاحظته بين الـ tradesman والـ merchant الذي، في المرافئ الإنكليزية، يهتم قبل أي شيء بالتصدير وبالاتِّجار بعيد المسافة. وفي ألمانيا، فإن الفرق موجود بين تعبير الـ Krämer من ناحية و Kaufmann ou le Kaufherr من ناحية أخرى.

أن يكون هؤلاء الرأسماليون في بلاد الإسلام أو في البلاد المسيحية أصدقاء الأمير أو الحاكم، حلفاء أو مستفيدين من الدولة، أمر لا خلاف عليه. وفي مرحلة مبكرة جداً، فإن هؤلاء كانوا دائماً يتجاوزون بأنشطتهم الاقتصادية، حدودهم «الوطنية». وكانوا يتناغمون في ذلك مع التجار الأجانب. كان لديهم آلاف من الوسائل التي تمكّنهم من تزييف وتشويه اللعبة لتخدم مصالحهم من خلال تدبير الاعتماد اللازم واللعبة المثمرة التي قام بها النقد الجيّد في طرد النقد السيِّئ، الجيّد من الفضّة والذهب الذي يذهب نحو المعاملات التجاريّة الضخمة، نحو الرأسمال؛ والسيِّئ من النحاس الذي يذهب إلى الأجور الزهيدة، والمصارف اليوميّة. لقد تعامل هؤلاء أيضاً بمبدأ الأجر الذي كان جد زهيد، وبمبدأ المبالغ المدفوعة يومياً. وكانوا أسسوا بذلك لما يعرف اليوم بالعمل (le Travail). ويتمتع هؤلاء بالتفوّق في المعلومات والذكاء والثقافة. وهم يدركون كيف يستفيدون مما هو حولهم ـ الأرض، الأبنية، الفوائض... وسواء كان في إمكانهم احتكار السوق أو ببساطة التمتع بالقدرة الضرورية للحد من المنافسة، تسع مرات من أصل عشر، فمن يشك بذلك؟ كتب أحد التجّار الهولنديين، إلى أحد مساعديه في بوردو، يطلب منه أن تبقى مشاريعهم سريّة:

«سوف يحصل لهذه الصفقة كما يحصل لغيرها. فور

حصول المنافسة، لا يعود يتوفر ماء للشرب»! في المحصلة، فإن الغاية من كتلة رؤوس الأموال التي يمتلكها الرأسماليون هي الحفاظ على امتيازاتهم واحتكار الأعمال الواسعة الانتشار التي كان يعرفها العالم حينذاك. ولأن النقل كان في تلك الأيام بطيئاً، فلقد كانت تستغرق التجارة واسعة الانتشار وقتاً طويلاً كما كان دوران رؤوس الأموال بطيئاً أيضاً. إن توظيف هذه الأموال في الاستثمار كان يقتضي مدة طويلة. شهوراً وأعواماً، أحياناً. والتاجر ذو الأعمال واسعة الانتشار، كان بصورة عامة لا يستعمل فقط رؤوس أموال، إنما كان يلجأ أيضاً إلى الاستدانة من الآخرين لتفعيل تجارته. وهكذا، فإن رؤوس الأموال هي متحرّكة وليست ثابتة. ومنذ نهاية القرن الرابع عشر، فإن أرشيف فرانسيسكو دي ماركو داتيني (Francesco di Marco Datini) وهو تاجر من براتو (Prato) قرب فلورنسا (Florence) يشير إلى وجود كمبيالات تمّ التبادل بها بين مدن إيطاليا ونقاط هامة للرأسمالية الأوروبية كبرشلونة ومونبيلييه «Montpellier» وأفينيون «Avignon» وباريس ولندن وبروج «Bruges»... لكن تلك الأساليب، على تأثيراتها المهمة حينذاك، ليست بشيء مقارنةً اليوم بالمداولات فائقة السرية لمصرف التسويات الدولية (Banque des Règlements Internationaux) في بال «Bâle».

وهكذا، فإن عالم السلعة أو التبادل بدأ يأخذ شكلاً هرمياً منذ وجود المهن جد الوضيعة ـ حمّال، مفرّغ بضائع، بائع جوّال، سائس، ملاّح ـ إلى مهن كأمين صندوق، حانوتي، سمسار، مرابٍ، أو تاجر. أما الشيء الذي يفاجئ أوَل وهلة، فهو، أن الإيقاع السريع للتخصص وتوزيع العمل، والذي يجاري التقدم الذي يتحقق في اقتصاد السوق، يؤثّر جداً في كافة جوانب مجتمع

السوق، باستثناء القمّة، حيث يوجد التجار الرأسماليون. وهكذا، فإن التوزيع الوظيفي، هذا التحديث الذي بدأ يتمظهر على مستوى المهن، على مستوى حانوتي أو بائع جوّال على سبيل المثال، لا يماثله شيء على مستوى قمة الهرم. لأنه، ولغاية القرن التاسع عشر، فإن التاجر في قمة الهرم، كان من الطراز الرفيع، إذا جاز لنا التعبير؛ إن نشاطه لا يقتصر على قطاع معيّن؛ إنه تاجر بالتأكيد، لكن ليس في نطاق معيّن؛ إذ يستطيع العمل بحسب ما تقتضيه المناسبة: صاحب سفينة، مؤمّن، مقرض، مستدين، مموّل، مصرفي، صاحب مشروع صناعي أو استثمار زراعي... في برشلونة في القرن الثامن عشر، الحانوتي بالمفرّق (botiguer) هو دائماً متخصص في مجال ما. فهو يبيع نسيج الكتان أو القطن أو القنّب أو الجوخ أو البهارات. وهل يستطيع زيادة ثروته كي يصبح في يوم من الأيام تاجراً؟ أو أن ينتقل من التخصصية (spécialisation) إلى اللا ـ تخصصية (non-spécialisation) ويجعل من الآن فصاعداً من كل فرصة تتوافر له جزءاً من اختصاصه.

هذا الخروج عن القياس تتمّ ملاحظته في كثير من الأحيان. ونحن لا يقنعنا التفسير العادي الذي يقول بأن التاجر يقسم أنشطته إلى عدة قطاعات بهدف تقليص هامش المخاطرة، أي أنه يخسر في مجال ليربح في آخر. تفوته صفقة معيّنة لكنه يربح في اللعب على فرْق العملة أو من خلال إقراض لمزارع بهدف تحقيق فائض معيّن... إن المثل الفرنسي الذي ينصح «بعدم وضع كل البيض في سلّة واحدة» لا يقنعنا!

في الواقع إنني أعتقد ما يلي:

ـ إن عدم تخصص التاجر يعود إلى عدم وجود أي فرع في متناوله يكفي لتحقيق الازدهار المرجو. نحن نعتقد أن رأسمالية

«البارحة» لم تعرف الازدهار بسبب عدم القدرة على توفير رؤوس الأموال التي كانت تحتاج إلى كثير من الوقت لكي تتراكم. مع ذلك، فإن المراسلات التجارية أو مذكرات غرف التجارة تشير في كثير من الأحيان إلى وجود رؤوس أموال كانت تبحث بلا جدوى عن فرص للاستثمار. عندئذٍ فإن رأس المال يصبح ميّالاً إلى تملُّك الأراضي التي هي قيمة اجتماعية أو ما شابه، يمكن اللجوء إليها عند الضرورة، وإلى شراء أراضٍ قابلة للاستغلال بطريقة حديثة، والتي هي مصدر عوائد جوهرية، كما في إنكلترا وفي فينيسيا (Vénétie) وفي أماكن أخرى. ويعمل الرأسمالي على البحث عن فرص في مجال المضاربات العقارية المُدنية أو من خلال «غزوات» متأنية لكن متكررة في مجال الصناعة، ومن خلال المضاربات في مجال الاستثمار في المناجم كما كان يحصل بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر. غير أن الاهتمام لم يكن ينصبّ على نظام الإنتاج إلاّ نُدْرةً؛ لقد كان يتمّ الاكتفاء فقط باللجوء إلى نظام العمل المنزلي بهدف التحكم في الإنتاج الحرفي للتأكد من إمكانية تصريفه. وفي مقابل العمل الحرفي ونظام التحكم المباشر في الإنتاج، فإن المصانع ما كانت لتمثّل، حتى القرن التاسع عشر، سوى جزء قليل من الإنتاج.

- وإذا كان التاجر يغيّر في كثير من الأحيان القطاع الذي يعمل فيه، فلأن الربح الكثير ينتقل بين القطاعات باستمرار. إن الرأسمالية هي ظرفية في الجوهر.

إن من أهم نقاط قوة الرأسمالية هي قدرتها على التكيّف مع الواقع القائم أو مع أوضاع سابقة عادت وطفت على السطح؛ - لقد حصل أن اختصاصاً ما قد تمظهر في بعض الحالات في مجال التجارة كتجارة المال على سبيل المثال. لكن نجاح تجارة

المال لم يستمر طويلاً ربما لأن البنيان الاقتصادي لم يكن قادراً على تغذية تلك القوة الاقتصادية بما فيه الكفاية. لقد انهار المصرف الفلورنسي في لحظة من اللحظات الساطعة مع آل باردي (Bardi) وبيروزي (Peruzzi) في القرن الرابع عشر. ومن ثم مع آل ميديسي (Médicis) في القرن الخامس عشر. ومنذ عام 1579 فإن المعارض الجنوية (foires génoises) في بليزانس (Plaisance) في إيطاليا، أضحت الـ clearing المكان ـ المركز تقريباً لكل المعاملات المالية الأوروبية ـ بما تعرف اليوم بغرف المقاصّة ـ. لكن المغامرة المدهشة للمصرفيين الجنويّين استمرّت ـ أقل من نصف قرن ـ إلى غاية 1621. وفي القرن السابع عشر، استقطبت أمستردام بدورها بشكل لافت دوائر الائتمان الأوروبية. لكن التجربة انتهت بفشل في القرن اللاحق. ولم تعرف الرأسمالية المالية النجاح سوى في خلال القرن التاسع عشر عندما امتلك المصرف كل شيء من المصنع إلى السلعة، وعندما لعب الاقتصاد دور القوة الدافعة لهذا البناء الجديد.

أريد أن ألخّص أفكاري: يوجد نوعان من التبادل، واحد عملي تنافسي لأنه شفاف؛ والآخر متفوّق، متطور، ومهيمن. فليست الآليات هي نفسها ولا حتى العملاء هم أنفسهم الذين يديرون هذين النوعين للنشاط. والرأسمالية ليست موجودة في الأول إنما في الدائرة الثانية. وأنا لا أنكر أن الوجود لرأسمالية في الأول ممكنة؛ رأسمالية مخادعة وقاسية، رأسمالية قروية ذات مقاصد كبيرة. وبحسب ما قال لي البروفسور دالين (Daline) من موسكو فإن فلاديمير إيليتش لينين أكد أنه حتى في البلاد الاشتراكية عندما تصل الحريّة إلى سوق القرية تُمارس الرأسمالية من ألفها إلى يائها. أنا لا أنكر أبداً وجود ميكرو ـ رأسمالية

حوانيت. لهذه المناسبة، فإن غيرشينكرون (Gerschenkron) يعتقد أن الرأسمالية الحقيقية قد خرجت من تلك الحوانيت. إن موازين القوى هي أساس الرأسمالية. ويمكن إيجادها على كافة مستويات الحياة الاجتماعية. لكن في المحصلة فإن الرأسمالية الحقيقية تتمظهر وتتراءى أمامنا في أعلى الهرم، مؤكدة بذلك على قوّتها. وعلى مستوى أشخاص كباردي (Bardi) وجاك كور (Jacques Coeur) وجاكوب فوجير (Jakob Fugger) وجان لو (John Law) أو نيكار (Necker) يمكن لنا التعرّف إليها (الرأسمالية).

ولأن الرأسمالية واقتصاد السوق قد نَمَوا بالتوازي منذ العصر الوسيط وحتى أيامنا هذه، فمن الطبيعي ألا نفرّق بين الاثنين خاصة وأننا اعتبرنا دائماً أن الرأسمالية هي محرّك التقدم الاقتصادي وتألقه. في الواقع، إن كل الحياة المادية تُحمّل دائماً المسؤولية. إن اقتصاد السوق ينتفخ بسرعة ويطور صلاته لكن على حساب الاقتصاد نفسه. والحالة هذه، فإن الرأسمالية هي دائما رابحة. وأنا لا أعتقد أن جوزيف شمبيتر (Josef Schumpeter) كان على حق عندما جعل المقاول الـ deus ex machina. إنني أعتقد بإصرار أن الحراك العام هو العامل الحاسم، وأن كل رأسمالية هي قبل أي شيء على قياس البنية التحتية للاقتصاديات المعنيّة.

IV

على الرغم من كونها امتيازاً بيد قلّة، فإن الرأسمالية لا يمكن أن تستمر من دون تواطؤ المجتمع الفعلي معها. وهي قسراً مقوّم حقيقي من مقومات النظام الاجتماعي، وحتى النظام السياسي والواقع الحضاري، ولأن المجتمع يقبل بشكل من

الأشكال، بدرجة متفاوتة من الوعي، القيم التي ترتكز الرأسمالية عليها. لكن ذلك لا يحصل دائماً.

إن كل مجتمع غفير يتكوّن من قطاعات فرعية: الاقتصادي، السياسي، الثقافي، الاجتماعي الهرمي. ولا يمكن فهم الشأن الاقتصادي سوى من خلال علاقته بالقطاعات الأخرى. فهو قوي منتشر ومؤثر في القطاعات الأخرى. فهناك فعل وتفاعل. ولا يمكن فهم الرأسمالية فهماً كاملاً سوى على ضوء تأثيراتها في محيطها وتعدّياتها عليه. هكذا تظهر حقيقتها بوضوح!

هكذا، فإن الدولة الحديثة التي لم تخترع الرأسمالية إنما ورثتها، تحابيها أحياناً، وأحياناً أخرى تجافيها. وهي تتركها أحياناً تتوسع، وأحياناً أخرى تقلّص هامش تحرُّكها. والرأسمالية لا تسود إلاّ إذا تماثلت مع الدولة؛ إنها هي الدولة. وفي بداياتها البارزة في المدن ـ الدولة (villes-Etats) في إيطاليا والبندقيّة (Venise) وجنوى (Gênes) وفلورانس، فإن النخبة التي تمتلك المال هي التي في يدها مقاليد السلطة. وفي هولندا في القرن السابع عشر، فإن الأرستقراطية الملكية كانت تحكم بما كان ينسجم مع مصالح رجال الأعمال، وحتى بتوجيهات من هؤلاء. في إنكلترا، فإن ثورة سنة 1688 قد رسمت معالم قدوم رجال أعمال على الطريقة الهولندية. وفي فرنسا التي كانت متأخرة إلى أكثر من قرن من الزمن عن بقية الدول الأوروبية، فلم تستقر برجوازية الأعمال بشكل مريح في الحكومة سوى مع مجيء ثورة تموز 1830. هكذا، فإن موقف الدولة من عالم المال، سواء كان ذلك الموقف عدوانياً أو غير عدواني، فهو يتعلّق بقدرتها على الحفاظ على توازنها وبقدرتها على المقاومة. هذا يصح أيضاً بالنسبة للثقافة أو الدين. في المبدأ، فإن الدين الذي يستمد قوته

من التقاليد، يقول لا للسوق، لا للمال، لا للمضاربات، لا للربا. لكن توجد تسويات مع الكنيسة؛ وهذه الأخيرة لا تتوقف عن قول: لا؛ لكنها تنتهي بقول نعم لمتطلبات العصر الملحة الضرورة. باختصار، فهي تقبل بـ aggiornamento (القبول مع عدم الاعتقاد) الذي كان يمكن أن نطلق عليه سابقاً اسم حداثة. يذكّر أوغسطين رونوديه (Augustin Renaudet) أنّ القديس توماس الأكويني (Saint Thomas d'Aquin) (1225 ـ 1274) جاء بصيغة من الحداثة قابلة للحياة. ولكن، إذا كان الدين، أو بمعنى آخر الثقافة، قد كسرت القيود التي كانت قد فرضتها على حركة الرأسمالية، فإنها أبقت على موقف مبدئي معارض خاصة بما يتعلق بالفائدة التي تعتبرها رباً. وكان لنا الاعتقاد أن هذا الموقف الأخلاقي لم يتمّ التخلي عنه حتى حصول الإصلاحات الدينية (Réforme) وصعود الرأسمالية في بلدان أوروبا الشمالية. بالنسبة لماكس ڤيبر، فإن الرأسمالية بالمعنى الحديث للكلمة هي بالضبط اختراع بروتستانتي أو، إذا شئنا، اختراع طهريّ (puritanisme). كل هؤلاء المؤرخين يعترضون على هذه الأطروحة الحاذقة على الرغم من أنهم لا يستطيعون التخلص منها بشكل كامل. فهي لا تتوقف عن طرح نفسها عليهم؛ لكنها أطروحة غير صحيحة. إن بلاد شمال أوروبا لم تقم سوى بأخذ المكان الذي كان مشغولاً لزمن طويل وبتفوّق، من قِبل المراكز الرأسمالية في المتوسط. وهم لم يخترعوا شيئاً، لا تقنيات العمل ولا تدبير تلك الأعمال. لقد كانت أمستردام تأخذ عن ڤينيا كما كانت تأخذ نيويورك عن لندن. إن ما كان في كل مرة موضوع نزاع هو مركز ثقل الاقتصاد العالمي. وذلك لأسباب اقتصادية لا علاقة لها بطبيعة الرأسمالية أو بجوهرها.

هذا الانزلاق النهائي في نهاية القرن السادس عشر من المتوسط إلى بحار شمال أوروبا هو ليس أكثر من انتصار بلد قديم على بلد جديد. إنه تغيير هائل. ولمصلحة بروز نجم الأطلسي الجديد (أي العالم الجديد)، حصل اتساع في مساحة الاقتصاد بصورة عامة في التبادلات والاحتياط النقدي. إنه التقدم الحيوي لاقتصاد السوق الذي، بإخلاصه لأمستردام (أي لاقتصاد السوق ب)، يحمل أوزار الإنجازات المتشعبة للرأسمالية. أخيراً، فإنه يبدو لي أن خطأ ماكس ڤيبر يكمن جوهرياً في المبالغة في النظر إلى دور الرأسمالية كمحرّك للعالم الحديث. لكن المسألة الأساسية لا تكمن هنا. إن قدر الرأسمالية الحقيقي هو في موقعها إزاء المراتب الاجتماعية. إن كل مجتمع متطور يقبل وجود عدة مراتب أو عدة درجات تسمح للمرء بالتقدم من الدرجة السفلى ـ Grundvolk de Werner Sombart ـ، حيث يركد عامة الناس، صعوداً: مراتب سياسية، مراتب عسكرية، مراتب مالية مختلفة. من مرتبة إلى أخرى، بحسب العصور والأمكنة، توجد معارضات، تسويات، أو تحالفات. وفي بعض الأحيان يوجد غموض. في القرن الثالث عشر، في روما، كانت تتمازج كل من المرتبة السياسية والمرتبة الدينية. أما حول المدينة، فإن الأرض والقطعان كانت تسهم في تكوين أسياد خطرين، بينما يتبوأ مصرفيّو العشيرة ـ في سيانوا (Siennois) المراتب العليا. وفي فلورنسا، في نهاية القرن الرابع عشر، فإن النبالة الإقطاعية القديمة والبرجوازية التجارية الكبيرة والجديدة كانتا تتحالفان لتشكّلا نخبة مالية ذات سطوة بالتالي على السلطة السياسية. أما في سياقات اجتماعية أخرى، فإن المراتب السياسية كانت تستطيع سحق المراتب الأخرى كما في الصين في عهد المينغ (Ming) والماندشو (Mandchous). وهذا ينسحب أيضاً على فرنسا الملكية

في عهد النظام القديم (Ancien Régime)، ولو بدرجة أقل حدة. إذ لم يترك ذاك النظام للتجار حتى الأغنياء منهم سوى دور دون ما هيبة، بينما كان يدفع إلى المقدمة، طبقة النبلاء. وفي خلال حكم لويس الثالث عشر، فإن الطريق إلى السلطة كانت بالتقرب من الملك والبلاط. إن أول خطوة في مسيرة ريشوليو (Richelieu) حامل أسقفية لوسون (Luçon)، كانت تتطلب منه أن يكون مرشد الملكة الأم، ماري دو ميديسيس (Marie de Médicis) وأن يصل إلى البلاط ومن ثم أن يدخل في دوائر الحكومة المنيعة.

وبقدر ما توجد مجتمعات، توجد لدى الأفراد طرق لتحقيق الطموحات، وأنواع مختلفة من النجاحات. في الغرب، ومع أن وجود حالات نجاح منفردة ليس نادراً، فإن التاريخ يعيد نفسه بدون توقّف. إن النجاحات الفردية هي من نصيب العائلات اليقظة والمتنبهة والمستبسلة من أجل تعظيم ثروتها ونفوذها. إن طموح تلك العائلات يتطلب صبراً، وهو أمر لا يتحقق سوى في آجال مديدة. إذن هل لنا بمدح أمجاد وجدارة تلك العائلات أو الأنساب ذات الجذور العميقة؟ وبالنسبة للغرب، فإنه علينا إبراز مفردة فرضت نفسها مؤخراً، تسمَّى عندنا بالجملة، البرجوازية؛ وهذه الأخيرة هي حاملة للسياق الرأسمالي، والمكوّنة أو المستعمِلة للسلّم (الاجتماعي) (hiérarchie) الذي سوف يصبح العمود الفقري للرأسمالية. ولكي تصون ثروتها وسلطتها، فإن الرأسمالية تتكئ بالتعاقب أو بالتزامن على التجارة، الربا، الاتّجار ذي الفضاء الواسع، البيروقراطية، والأرض التي هي ذات قيمة أكيدة، وأيضاً وأكثر مما نعتقد، الهيبة إزاء المجتمع نفسه. وإذا استطعت ملاحظة امتداد تلك الحلقات العائلية والتراكم البطيء لذلك الإرث وتلك الأمجاد، فإن الانتقال في أوروبا من النظام الإقطاعي إلى النظام

الرأسمالي يصبح سهل الاستيعاب. أما النظام الإقطاعي، فلقد كان لصالح العائلات ـ الأسياد (seigneuriale)؛ إنها طريقة مستديمة لاقتسام الثروة العقارية التي هي مصدر أساسي للثروة.. وهكذا كان يتحقق التوازن. أما البرجوازية، فلقد كانت، على طول العصور، تشوّش على تلك الطبقة الصفوة. كانت تعيش بالقرب منها وأحياناً في مقابلها. كما كانت تستفيد من أخطائها، ومن نمط حياتها المترف، ومن حالة البطالة التي كانت تلازمها، ومن عدم تبصرها... لكي تستولي على ثرواتها. وفي أكثر الأحيان وبفضل الربا، تتسلل تلك الطبقة في النهاية إلى صفوفها لتذوب بكاملها فيها. مقابل هؤلاء، كان يوجد برجوازيون يتقدمون في السلَّم الاجتماعي صعوداً بهدف الإطباق على تلك الطبقة، ولإعادة إنتاج الصراع نفسه. إنها بالمحصلة طبقة طفيلية ذات نَفَس طويل. وتلك الفئة من البرجوازية، لم تستطِع بسهولة القضاء على تلك الطبقة لتعزز تالياً قواها، لأن صعودها كان بطيئاً وصبوراً. أما الاستيلاء على السلطة فكان يحمَّل إلى ما لا نهاية إلى الأولاد ومن ثم الأحفاد.. وهكذا.

إن مجتمعاً منبثقاً عن مجتمع إقطاعي يبقى إقطاعياً بشكل غير كامل. وللملكية والامتيازات الاجتماعية، في هذا النوع من المجتمعات، مكانة خاصة بل قل قدسية. وتستطيع العائلات في تلك المجتمعات التمتع بتلك الملكية وتلك الامتيازات في هدوء نسبي بحيث يحافظ كل على موقعه.

إذن، فإن المطلوب هو أن تبقى تلك «المياه» الاجتماعية هادئة لكي يحصل التراكم وتستديم تلك الأنساب وتتقدم، وتستطيع الرأسمالية بفضل الاقتصاد النقدي من البروز. لكن الرأسمالية تقضي في هذا السياق على بعض قلاع مجتمع النخبة القائم لكي تعيد بناء قلاع أخرى لمصلحتها تكون هذه المرّة ربما أكثر صلابة واستدامة من السابقة.

إن هذا الحرَاك الطويل للثروات العائلية والذي قاد إلى تلك النجاحات المدهشة، هو بالنسبة لنا مألوف في الماضي كما في أيامنا هذه. إذ من السهل التعرف إلى تلك الظاهرة في مجتمعات الغرب. وهذه الظاهرة التي هي خاصية أساسية لتلك المجتمعات، ربما لا يمكننا ملاحظتها سوى من خلال النظر إلى ذاك المشهد المختلف للمجتمعات خارج أوروبا. في تلك المجتمعات التي نسميها أو التي في استطاعتنا أن نطلق عليها تلك التسمية، تعترض الرأسمالية بصورة عامة معوّقات اجتماعية ليست بسيطة لكن ليس من المستحيل تجاوزها. إنها معوقات تضعنا بالمفارقة على طريق تكوين قاعدة تفسيرية يمكن البناء عليها.

نستثني هنا المجتمع الياباني، حيث، بالأجمال، يتماهى السياق هناك مع السياق الأوروبي. إن مجتمعاً إقطاعياً يتراجع ببطء؛ أما بالنسبة للمجتمع الرأسمالي فهو يستطيع الإفلات من ذلك. وفي اليابان، استمرت الأسر المالكة التي تعمل بالتجارة الفترات الأطول؛ فبعضها ظهر في القرن السابع عشر وما زال يزدهر حتى أيامنا هذه. لكن المجتمعات الغربية واليابانية تشكّل المثلين الوحيدين اللذين يمكن الأخذ بهما للقيام بمقارنة تاريخية لجهة الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام المالي. أما في أمكنة أخرى، فإن الاعتبار الخاص بكل من الدولة والمكانة والمال هي اعتبارات جد مختلفة. ومن هذه الاختلافات نحن نحاول أن نأخذ العِبر.

سواء أكان بالنسبة للصين أو الإسلام؛ ففي الصين، فإن الإحصائيات الناقصة المتوافرة لدينا تعطي انطباعاً بأن الحركية الاجتماعية عمودياً هي أهم مما هي عليه في أوروبا. ليس لأن عدد أصحاب الامتيازات هو أكبر هناك مما هو في أوروبا، إنما

لأن المجتمع هو أقل استقراراً. إن الأبواب مفتوحة، في تلك المجتمعات، والمراتب الاجتماعية سهلة البلوغ. فامتحان الجدارة (mandarin) متوافر لكل طبقات المجتمع ولو شابته شوائب لجهة موضوعيته؛ وهو يبقى جد سهل البلوغ بالمقارنة بجامعات الغرب في القرن التاسع عشر. تمكّن الامتحانات من الوصول إلى مراتب الإدارة العليا والتي هي ليست أكثر من إعادة توزيع للسلطة الاجتماعية: إنه عقد جديد (New Deal) مستمر. لكن أولئك الذين يصلون حتى القمة لا يصلون إليها بشكل عابر إنما يبقون فيها طيلة حياتهم. أما الثروات التي يجمعونها نتيجة مواقعهم الجديدة فهي لا تفي بالغرض لتأسيس ما يسمّى في أوروبا، عائلة كبيرة. إن العائلات فائقات الثراء والنفوذ مشكوك فيها في المبدأ من قِبل الدولة. فالدولة في القانون هي المالك الوحيد للأرض، وهي من يستطيع أن يجبي الضرائب من المزارعين، وهي من يراقب عن قرب شركات القطاع المنجمي والصناعي أو التجاري. والدولة الصينية، وعلى الرغم من التواطؤ المحلي بين التجار والموظفين الفاسدين، كانت دائماً عدوانية لجهة توسع الرأسمالية، التي كلما ظهرت نتيجة ظروف معيّنة، تُعاد في النهاية إلى حجمها الطبيعي من قِبَل دولة سلطوية (لا يقصد بهذه المفردة المعنى السلبي المتعارف عليه اليوم). فلا يوجد رأسمالية صينية سوى خارج الصين في أينسولاند (Insulinde)، على سبيل المثال، حيث يتصرف التاجر الصيني بكل حرية.

وفي بلاد الإسلام الواسعة، خاصة قبل القرن الثامن عشر، فإن تملّك الأرض كان مؤقتاً لأن الأرض، هنا أيضاً، تعود في القانون إلى الأمير (الحاكم). سيقول المؤرخون في لغة أوروبا النظام السابق (Ancien Régime) إن هناك منافع (أي أملاك تعطى

لمدى الحياة) لكن ليست مناطق نفوذ عائلية. بمعنى آخر، فإن الإقطاع، أي الأراضي، القرى أو الفوائض العقارية... كانت توزع من قِبل الدولة كما كان يفعل الكارولنجي (carolingien) لتعاد عندما يموت المستفيد. بالنسبة للأمير، فإن ذلك ليس سوى طريقة لتوزيع المغانم ولتعزيز ولاء الجنود والخيّالة. أما عندما يموت الأمير، فإن أملاكه بكاملها تعود إلى السلطان في اسطنبول أو في دلهي إلى الموغول الكبير (Grand Moghol). نستطيع القول إذن بما أن سلطة هؤلاء الأمراء مستمرة، فهم يستطيعون تغيير النخبة المسيطرة في المجتمع كما يغيّرون ملابسهم. وهم لا يترددون في فعل ذلك. إن نخبة المجتمع لا تتجدد إذن دائماً، والعائلات ليس في استطاعتها اقتحام هذا السد. تشير دراسة حديثة عن القاهرة خلال القرن الثامن عشر إلى أن كبار التجار لم يستطيعوا سوى في الندرة الاستمرار أكثر من جيل واحد دون أن يلتهمهم المجتمع السياسي. أما إذا كانت التجارة في الهند أكثر تماسكاً، فذلك لأنها نمت خارج مجتمع القمة المضطرب، في طبقات التجار والمصرفيين.

هكذا، فأنتم تدركون جيداً الأطروحة التي أريد الدفاع عنها والتي هي بسيطة ومحتملة. هناك شروط اجتماعية أسهمت في نجاح الرأسمالية وتقدُّمها؛ لكن هذا التقدم يتطلب هدوءاً وبعض الحياد أو الضعف أو الكياسة من قِبل الدولة. وفي الغرب نفسه، توجد درجات مختلفة لتلك الكياسة. ولأسباب اجتماعية متأصّلة في الماضي بقيت فرنسا دائماً بخصوص الرأسمالية أقل تقبّلاً، لنقل، من إنكلترا.

أعتقد أن هذه النظرة لا تثير اعتراضاً جدياً. في المقابل، فإن مسألة جديدة تطرح نفسها بنفسها. الرأسمالية بحاجة إلى

سلَّم (اجتماعي طبعاً). لكن ما هو السلَّم الاجتماعي بالذات في نظر مؤرخ يرى أمام عينيه مئات ومئات من المجتمعات التي لديها سلالمها، والتي ينتهي فيها الأمر إلى وصول حفنة من أصحاب الامتيازات إلى قمة السلَّم؟

وحقيقة الأمس هي أنه في البندقيّة (Vénise) في القرن الثالث عشر، وفي فرنسا سيد تيير (Thiers) وفي فرنسا عام 1936 أيضاً حيث الشعارات الشعبية استهجنت حكم «مئتي عائلة»، وفي اليابان والصين وتركيا والهند، واليوم أيضاً في الولايات المتحدة الأميركية، فإن الرأسمالية لم تخترع سلالم لكنها استعملتها؛ كما أنها لم تخترع السوق أو الاستهلاك. وعلى ضوء قراءة شاملة للتاريخ يتبيَّن لنا أن المراتب كانت دائماً ضيف المساء، وكانت تأتي عندما يكون كل شيء في مكانه. بمعنى آخر، فإن مشكلة السلَّم تتجاوز التاريخ وتسبقه وتقوده مسبقاً. والمجتمعات الرأسمالية لم تلغِ للأسف المراتب.

كل ذلك يفتح الباب على نقاشات طويلة. نقاشات، دون أن أستخلص، حاولت طرحها في كتابي هذا لأنها قطعاً المسألة، لا بل مسألة المسائل. هل يجب كسر المراتب، تبعية الإنسان لإنسان آخر؟ نعم، يقول جان بول سارتر عام 1968. لكن هل ذلك حقاً ممكن؟

الفصل الثالث

زمـــن العالـــم

هذه الاقتصاديات تتغيّر ببطء شديد. لدينا متّسع من الوقت لدراستها، لرؤيتها حيّة. لقد تمّ، في الفصلين السابقين، استعراض عناصر الموضوع، إمّا منعزلة أو مجتمعة بطريقة عشوائية، تبعاً لحاجات الشرح. ينبغي الآن إعادة تركيب عناصر المعضلة. هذا هو هدف الجزء الثالث والأخير من كتابي، الذي يحمل عنوان: **زمن العالم**. إن العنوان ذاته يشي بما أطمح إليه: نسبُ الرأسمالية، تطورها ووسائل عملها، إلى تاريخ عام للبشريّة.

أيّ تاريخ يعني تتابعاً متسلسلاً زمنياً للقوالب وللأشكال وللتجارب. مجموع العالم، أي بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، هذه الوحدة التي ترتسم وتعمل تدريجياً على إظهار أهميتها في معيشة الناس، في كل المجتمعات، وكل اقتصاديات وحضارات العالم. يتأكّد هذا العالم إذن تحت تأثير اللامساواة. الصورة الحاضرة - بلاد غنيّة من جهة، نامية من جهة أخرى - ظهرت في السابق، مع بقاء الأشياء على حالها mutatis mutandis، بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر. بالتأكيد من جاك كور إلى جان بودان (Jean Bodin)، ومن آدم سميث إلى كينز، لم تبقَ البلدان الغنيّة والبلدان الفقيرة على حالها، فقد دار الدولاب. لم

يغيّر العالم في قوانينه إلاّ نادراً: لا يزال مستمراً بتوزيع نفسه، بنيوياً، بين متمتّعين بامتيازات وبين محرومين منها. هناك نوع من المجتمع الدولي، وهو أيضاً مجتمع تراتبي كما المجتمع العادي وعلى صورته، ومن السّهل التعرّف إليه. عالم صغير وعالم كبير، إنه في النهاية نسيج واحد. لماذا؟ هذا ما أحاول شرحه؛ ولكنّي لست واثقاً بأنْ أتمكّن من تحقيق ذلك. إن رؤية المؤرّخ إلى الكيفية أوضح بكثير من رؤيته إلى السبب، إنه يتفحّص نتائج المشاكل الكبرى بطريقة أفضل من إدراكه أسبابها. وهذا سبب إضافي، طبعاً، لجعله يتحمّس بانتظام، لاكتشاف هذه الأسباب الخافية عليه.

I

مرّةً أخرى، هناك حاجة إلى تحديد المصطلحات. علينا في الواقع، استخدام تعبيرين: اقتصاد عالمي واقتصاد عالم، والتعبير الثاني أكثر أهميّة من التعبير الأوّل. إننا نفهم مصطلح الاقتصاد العالمي أنه اقتصاد العالم بمجمله، سوق المعمورة بأكملها، كما يقول سيسموندي (Sismondi). أما مصطلح اقتصاد ـ عالم، وهي كلمة استعرتها من تعبير ألماني لـ (Weltwirtschaft)، أعني بها اقتصاد جزء واحد فقط من كرتنا الأرضية، وذلك بمقدار ما يشكّل في القرن الخامس عشر اقتصاد عالم لوحده، ويقال في ألمانيا بأنه كان يشكّل عالماً بذاته.

في إمكاننا تعريف اقتصاد ـ عالم كحقيقة مثلّثة:

ـ إنه يحتلّ حيّزاً جغرافياً محدّداً، يتمتّع بحدود تُبيِّنه، تتبدّل اضطرارياً، مع بعض الإبطاء، بين وقت وآخر، ولكن مع فواصل زمنيّة طويلة، كما أنها تتعرّض أيضاً لبعض التصدّعات والانشقاقات.

هذا ما حصل على أثر الاكتشافات الكبرى التي عرفها القرن الخامس عشر، وهذا ما حصل عام 1689، عندما انفتحت روسيا، في عهد بطرس الأكبر، على الاقتصاد الأوروبيّ. لنتخيّل اليوم، انفتاحا صادقاً، شاملاً ونهائياً، لاقتصاديات الصين والاتحاد السوفييتي: سوف يكون هناك تصدّع في حدود المجال الغربي، كما نعرفه اليوم.

- يتقبّل الاقتصاد - العالم دائماً قطباً، مركزاً، يتمثّل في مدينة مسيطرة؛ في السابق كانت مدينة - دولة، اليوم عاصمة. نسمع بعاصمة اقتصادية (في الولايات المتحدة الأميركية، نيويورك* وليس واشنطن)، من ناحية أخرى، يمكن، ولفترة طويلة، وجود مركزين متزامنين لاقتصاد - عالم واحد: روما والإسكندرية طيلة عهود أغسطس، أنطونيو وكليوپاتره، البندقية وجنوى زمن حرب chioggia التي دارت بينهما في إيطاليا (1378 - 1381)، لندن وأمستردام في القرن الثامن عشر، قبل الاستبعاد النهائي لهولندا. إذ ينتهي الأمر دائماً باستبعاد أحد المركزين.

عام 1929، انتقل مركز العالم بدون التباس، مع قليل من التردّد، من لندن إلى نيويورك.

- يتوزّع كل اقتصاد - عالم على دوائر متتالية: القلب، أي المنطقة الممتدّة حول المركز؛ الأقاليم - المتحدة (ولكن ليس جميع الأقاليم المتحدة) عندما سيطرت أمستردام على العالم في القرن السابع عشر، وعندما سيطرت لندن، ابتداءً من العام 1780، ابتدأت بريطانيا (وليس كل بريطانيا) في إزعاج أمستردام إلى أن انتهى الأمر إلى أنْ تحلّ محلّها؛ وتأتي بعد ذلك المناطق الوسيطة، المحيطة بالمحور الرئيسي؛ أخيراً، تأتي الأطراف، الواسعة جداً،

والتي بحكم تقسيم العمل الذي يميّز الاقتصاد ـ العالم، تجد نفسها خاضعة وتابعة أكثر مما هي مشاركة. إن حياة الشعوب في هذه المناطق الطرفية غالباً ما تذكّر بحياة المطهر، أو حتى الجحيم. والسبب الكافي هو بكل بساطة يعود إلى موقعها الجغرافي.

ستستدعي حتماً هذه الملاحظات السريعة تعليقات وتوضيحات. ستجدونها في القسم الثالث من هذا الكتاب، ولكن في استطاعتكم أن تحصلوا على إجابات دقيقة في كتاب The Modern World-System، للمؤلف (Immanuel Wallerstein)، الصادر عام 1974 في الولايات المتحدة، والمنشور في فرنسا تحت عنوان:
Le Systéme du Monde du XV Siècle à Nos Jours (Flammarion).

أن لا أكون دائماً متفّقاً مع المؤلف حول هذه النقاط أو تلك، وحتى حول واحد أو اثنين من الخطوط العريضة، لا يهمّ كثيراً. إن وجهات نظرنا، في الجوهر، متطابقة، حتى إذا لم يوجد بالنسبة إلى إيمانويل وللرستين، اقتصاد ـ عالم إلاّ في أوروبا، تأسس ابتداءً من القرن السادس عشر فقط، بينما بالنسبة لي، حتى قبل أن يكون معروفاً لدى إنسان أوروبا بأكملها، منذ العصور الوسطى، وحتى منذ العصور القديمة، كان العالم منقسماً إلى مناطق اقتصادية، تقريباً مركزيّة، وتقريباً متجانسة، أي إلى عدة اقتصاديات ـ عوالم معاصرة.

هذه الاقتصاديات المعاصر بعضها بعضاً، والتي لا تقيم فيما بينها إلاّ مبادلات محدودة جداً، تتقاسم الأجواء الآهلة من المعمورة. في هذه المناطق الواسعة، المتجاورة، لا تملك التجارة بشكل عام إلاّ حظوظاً قليلة في العبور، ما عدا بعض الاستثناءات النادرة.

كانت روسيا تشكّل واحدة من هذه الاقتصاديات ـ العوالم، حتى قدوم عهد بطرس الأكبر. الإمبراطورية العثمانية الشاسعة، وحتى نهاية القرن الثامن عشر، كانت تشكلّ، هي أيضاً، واحدة من هذه الاقتصاديات ـ العوالم. بالمقابل، لم تشكلّ إمبراطورية شارلكان واحدة من هذه الاقتصاديات ولا حتى إمبراطورية فيليب الثاني، رغم اتساعها: إنها تندرج منذ ولادتها في الشبكة الواسعة للاقتصاد القديم والمعمّر الذي ينشأ انطلاقاً من أوروبا، لأنّه، منذ ما قبل 1492، قبل رحلة كريستوف كولومبس، تشكّل أوروبا، إضافة إلى البحر المتوسط، مع امتداداتها باتجاه الشرق الأقصى، اقتصاد ـ عالم يدور حينئذٍ حول أمجاد البندقية، توسّع مع الفتوحات الكبرى، وضمّ إليه الأطلسي، جزره وسواحله، ثم داخل القارة الأميركية، سوف يضاعف علاقاته بالاقتصاديات ـ العوالم، التي لا تزال مستقلة والتي تضم حينئذٍ الهند، الهند الصينية، والصين. في الوقت نفسه، في أوروبا ذاتها، انتقل مركز الثقل من الجنوب نحو الشمال، إلى أَنفِر «Anvers» ثم إلى أمستردام، وليس، لاحظوا ذلك، نحو مراكز الإمبراطورية الإِسبانية أو البرتغالية، إشبيلية «Séville» ولشبونة.

إذن، من الممكن أن نضع على خريطة تاريخ العالم ورق نسخ شفاف، حيث، لكل زمن معيّن، يرتسم خط يعيّن بشكل لافت حدود الاقتصاديات ـ العوالم القائمة. بما أن هذه الاقتصاديات تتغيّر ببطء شديد، لدينا متسّع من الوقت لدراستها، لرؤيتها حيّة وتقدير حجمها. إنها تقدم لنا صورة عن تاريخ قديم للعالم. هذا التاريخ القديم نستذكره فقط، لأن مشكلتنا، هي بالتحديد إظهار كيف تفسّر، أولاً الاقتصاديات ـ العوالم المتعاقبة، القائمة في أوروبا منذ التوسّع الأوروبي، لعبة الرأسمالية وانتشارها. نقول

مسبقاً وبطيبة خاطر أن هذه الاقتصاديات ـ العوالم النمطيّة شكّلت قوالب الرأسماليّة الأوروبيّة، ثم العالميّة. في كل الأحوال، إن ما سأتوجّه إليه، بحذر وبتأنٍّ أيضاً، هو هذا التفسير.

II

تاريخ قديم. نحن لا نكتشفه. نحن فقط نسلّط عليه الأضواء. لقد قال لوسيان فيڤر (Lucien Febvre) قديماً: «نحن نعطيه أهميّته»، وهذا كافٍ. سوف تقتنعون بذلك في حال توسعتُ في الحديث حول تغييرات المركز، الإزاحات عن المركز في الاقتصاديات ـ العوالم، ومن ثم حول تقسيم كل اقتصاد ـ عالم إلى مناطق مرتبطة بالمركز.

عندما يكون هناك انزياح عن المركز تتمّ إعادة مركزة، كما لو أن الاقتصاد ـ عالم لا يستطيع العيش بدون نقطة ارتكاز، بدون قطب. ولكن هذا الانزياح وإعادة المركزة أو التمركز هما أمران نادران، والأحرى مهمان. في حالة أوروبا والمناطق التي ضمّتها إليها، تمّت عملية المركزة حوالى عام 1380، لصالح البندقية. نحو العام 1500، حصل تحوّل كبير ومفاجئ من البندقية إلى أَنڤِر، ثم، نحو 1550 ـ 1560، تمّت العودة إلى البحر المتوسط، ولكن لصالح جنوى، هذه المرة. أخيراً، نحو العام 1590 ـ 1610، حصل تحوّل نحو أمستردام، حيث استقرّ المركز الاقتصادي للمنطقة الأوروبية حوالى قرنين من الزمن. بين 1780 و1815 تحوّل هذا المركز باتجاه لندن؛ عام 1929 اجتاز الأطلسي ليستقر بنيويورك.

بحسب توقيت العالم الأوروبي سوف تأْزُف الساعة المقدّرة خمس مرات، وفي كل مرّة سوف تتحقّق هذه التغييرات وسط

الصّـراعات، الصّـدامات والأزمـات الاقتصـادية الحـادّة. إنه الـجو الاقتصـادي السـيِّئ الذي يُسـقط المـركز القديم، المـهدّد أساسـاً، ويؤكد بروز المركز الجديد. كل ذلك يتمّ بدون انتظام حسابي أو معادلة حسـابية: كل أزمة ملـحّة تشـكّل اختباراً، يـجتازها الأقوياء وينهار فيها الضعفاء. لا ينهار المركز عند كل ضربة؛ بالعكس لقد تحوّلت أزمات القرن الثامن عشر لصالح أمستردام. نحن اليوم نعيش، منذ عدة سنوات، أزمة عالمية يبدو أنها حادّة ومستمرّة.

إذا سـقطت نـيويورك فـي الاخـتبـار ـ وهـذا مـا لا أتـوقّـعه إطلاقاً ـ، علـى الـعالـم عندهـا أن يـجد أو يـخلق مـركزاً جديداً؛ إذا صمدت الولايات المتحدة، كما تشير إلى ذلك كل الدلائل، عليها أن تخرج من التجربة وهي أكثر قوة، لأن بقيّة الاقتصاديات معرّضة للمعاناة أكثر منها في ظل الأوضاع الصعبة التي نمرّ بها. في كل الأحوال: مركزة، انزياح عن المركز، إعادة مركزة، أمور تبدو أنها مرتبطة، عادةً، بأزمات مديدة للاقتصاد العام.

إذن يـجب علينا، بدون شـك ومـن خـلال هـذه الأزمـات، أن نتناول الدراسة الصعبة لطريقة عمل المـجموع أو لـهذه الآليّة الـتي يعود إليها التاريخ العام. مثلاً، إذا نظرنا إليه عن قرب فإنه سيعفينا من شرح طويل جداً. على أثر الكوارث الطبيعية، والأحداث السياسية، وأيضاً بسبب عدم توطيد دعائم مركز العالم في مدينة أنفِر، تمكّن البحر المتوسط بأكمله من الانتقام خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر.

أخذ المعدن الأبيض، الذي كان يصل بكميات كبيرة من مناجم أميركا، يسلك ابتداءً من عام 1568، طريق البحر «الداخلي»، بعد أن كان، حتى ذلك الحين يمرّ بفلاندر (Flandre) في إِسبانيا

عبر الأطلسي، وأصبحت جنوى المركز الموزِّع من جديد. عرف البحر المتوسط حينها نوعاً من النهضة الاقتصادية، ابتداءً من مضيق جبل طارق وصولاً إلى بلدان المشرق. ولكن عصر «الجنويّين» هذا، كما كانت تدعى تلك الحقبة، لم يدم طويلاً. فقد تردّى الوضع وفقدت معارض جنوى، التي استمرّت حوالى نصف قرن تقريباً مركز المقاصة الكبير للأعمال الأوروبية، دورها الكبير منذ ما قبل 1621. وأصبح المتوسط من جديد، وهذا ما كان منطقياً على أثر الاكتشافات الكبرى، مجالاً ثانوياً، وهو ما سوف يستمر طويلاً بعد ذلك.

هذا الانحطاط الذي عرفه البحر المتوسط، بعد كريستوف كولومبوس بقرن، يشكّل إحدى القضايا الجوهريّة المطروحة في الكتاب الضخم الذي نشرته، منذ فترة طويلة، حول الفضاء المتوسطي. إلى أي زمن يعود هذا التراجع؟ إلى 1610، 1620، 1650؟ خصوصاً أي سياق أو مدرّج نتّهم؟ لقد عولج السؤال الثاني، وهو الأهم، بشكل رائع وصحيح في رأيي، في مقالة لـِ ريشارد ت. راپ (Richard T. Rapp) (The Journal of Economic History, 1975)، أقولها بسعادة، إنها واحدة من أجمل المقالات. ما أثبتته لنا هذه المقالة هو أن العالم المتوسطي، ابتداءً من العام 1570، كان منهكاً، مصدوماً، منهوباً من قِبل سفن وتجار أهل الشمال، وأن هؤلاء التجار لم يكوّنوا ثرواتهم الأولى بفضل شركات الهند ولا بفضل المغامرات التي قاموا بها في بحار العالم السبع. لقد انقضّوا على الثروات الموجودة في البحر «الداخلي» واستحوذوا عليها بكل الوسائل المتاحة، أفضلها وأسوأها. لقد أغرقوا البحر المتوسط بالبضائع الرخيصة الثمن، وهي غالباً ما تكون بضائع رديئة، قلّدوا عن قصد منسوجات الجنوب الفاخرة، بل أنهم زيّنوها بالأختام التي

تعود إلى البندقية والمعروفة عالمياً بغية بيعها، لدى جمهور البندقية، تحت هذه العلامة التجارية أو الماركة. تبعاً لذلك، فقدت الصناعة المتوسطية زبائنها وسمعتها. تصوّروا ماذا سيحصل لو تمكنت دول جديدة، خلال عشرين، أو ثلاثين أو أربعين سنة، من فرض إتاوة على الأسواق الخارجية أو حتى الداخلية للولايات المتحدة ببيع منتجاتها، (أي هذه الدول) «ممهورة» بعبارة صنع في أميركا.

باختصار، إن انتصار أهل الشمال لم يكن ليتعلق بمفهوم أفضل للأعمال ولا إلى اللعبة الشريفة للمنافسة الصناعية (رغم أنهم كانوا بالتأكيد يتميّزون بدفع رواتب أقل، ولم يتميّزوا بفعل انتقالهم إلى الإصلاح). لقد كانت سياستهم تقوم بكل بساطة على الحلول محلّ الرابحين القدامى، والعنف كان من ضمن اللعبة. هل يجب القول بأن هذه القاعدة تدوم؟ إن التقسيم العنيف للعالم، إبانّ الحرب العالمية الأولى، الذي أفشى به فلاديمير إيليتش لينين، ليس بالشيء الجديد. ثم ألا يزال واقعاً في العالم المعاصر؟ أولئك الذين في المركز، أو قريبون منه لهم كل الحقوق على الآخرين. وهذا يطرح القضية الثانية المعلنة: تقسيم كل اقتصاد ـ عالم إلى مناطق متراكزة (concentriques) ـ (لها مركز مشترك) ـ، هذه المناطق المحظيّة تتناقض حظوتها شيئاً فشيئاً وذلك بمقدار ابتعادها عن قطبها المظفر.

التألق، الغنى، العيش الهنيء، كلها تتجمع في مركز الاقتصاد ـ العالم، في قلبه هنا شمس التاريخ تضيء بأشعتها أبهى الألوان.هنا نجد الأسعار المرتفعة كما الأجور، المصرف، السلع (الملكيّة)، الصناعات المربحة، الزراعات الرأسمالية، هنا تتمركز نقطة البداية ونقطة النهاية لتجارة التهريب المزمنة؛ تدفّق المعادن الثمينة، عملات صعبة وأوراق مالية ائتمانية، حداثة

اقتصادية مبكرة تسكن هنا: يلاحظ ذلك الزائر الذي يشاهد البندقية في القرن الخامس عشر، أو أمستردام في القرن السابع عشر، أو لندن في القرن الثامن عشر، أو نيويورك اليوم.

إن التقنيات الطليعية (التي هي أكثر تقدماً) هي أيضاً حاضرة هنا اعتيادياً، يواكبها العلم الأساسي: «الحريات»، التي هي ليست أوهاماً بكاملها ولا حقائق بكاملها، تقطن هنا. تأمّل في ما كان يسمّى حريّة العيش بالبندقية، أو الحريات في هولندا، أو الحريات في بريطانيا!!

ينخفض هذا المستوى للمعيشة عندما نأتي إلى البلدان الوسيطة، هؤلاء الجيران، هؤلاء المنافسين، هؤلاء الأنداد في المركز. هنا، قليل من المزارعين الأحرار، قليل من الرجال الأحرار، تبادلات غير منجزة، وتنظيمات مصرفية ومالية غير تامة، منظمة غالباً من الخارج، صناعات تقليدية نسبياً.

مهما تبدو فرنسا جميلة في القرن الثامن عشر فإن مستوى المعيشة فيها لا يقارن بمثيله في بريطانيا. فالإنكليزي جون بوول John Bull، «الفائق التغذيّة»، آكل اللحم، ينتعل الأحذية؛ والفرنسي جاك بونوم Jacques Bonhomme، هزيل، آكل خبز، شاحب، هرم قبل الأوان، يسير بقبقاب. ولكن كم نحن بعيدون عن فرنسا عندما ننظر إلى المناطق الثانوية أو الهامشية! نحو العام 1650، لنحدّد معْلماً، مركز العالم هو هولندا الصغيرة جداً أو، على الأصح أمستردام المناطق الوسيطة، المناطق المصنّفة في صفٍ ثانٍ، تتألق في بقية أوروبا النشطة جداً، أي بلاد البلطيق، بلاد بحر الشمال، إنكلترا، ألمانيا الراين والألب، فرنسا، البرتغال، إسبانيا، إيطاليا إلى الشمال من روما. المناطق المهمّشة هي، في الشمال،

إسكُتلندا، إيرلندا، سكاندينافيا، شرق أوروبا بأكمله من الخط هامبورغ ـ البندقية، إيطاليا إلى الجنوب من روما (نابولي سيسيليا)؛ أخيراً ما وراء الأطلسي، أميركا المتأوربة، هامش بامتياز. إذا استثنينا كندا والمستعمرات الإنكليزية في أميركا البدايات، فإن العالم الجديد بكامله، يعيش في ظل العبودية، كذلك، في مجال أوروبا الوسطى، وصولاً إلى بولونيا وأبعد، تتشكّل منطقة العبودية الثانية، أي مرتعاً لعبودية، بعدما كانت قد اختفت كما حصل في الغرب، عادت لتُعتمد من جديد في القرن السادس عشر.

إذن، الاقتصاد ـ العالم الأوروبي، عام 1650، هو عبارة عن تجاور، تعايش بين مجتمعات رأسمالية، الهولندية، وأخرى تقوم على الرق والعبودية. هذا التزامن يعيد طرح كل المسائل في آنٍ واحد. في الواقع، تعيش الرأسمالية على هذا التدرّج المنظّم: تقوم المناطق الخارجية بتغذية المناطق الوسيطة، وخصوصاً المناطق المركزية. ما هو المركز، إن لم يكن الطليعة المسيطرة، البنية الفوقية، الرأسمالية لمجمل البناء. كم يوجد هنا مقابلة أو مشاركة في التصوّرات والرؤى، إذا كان المركز مرتبطاً بتموين المحيط، فإن هذا الأخير مرتبط بحاجات المركز الذي يملي عليه قانونه. إن أوروبا الغربية التي نقلت العبودية عن العالم القديم في إطار العالم الجديد هي التي، تلبية لحاجات اقتصادها، أحيت العبودية الثانية في شرق أوروبا: من هنا قوة تأكيد إيمانويل وللرستين (Immanuel Wallerstein): الرأسمالية هي وليدة عدم المساواة في العالم؛ إنها بحاجة، لكي تنمو وتنتشر، إلى تواطؤ الاقتصاد الدولي. إنها سليلة المنظَمة الاستبداديّة ذات المجال المتجاوز الحد بكل تأكيد. لم تكن لتستطيع الاندفاع بهذا الزخم وسط مجال

اقتصادي محدود. كان من الممكن أن لا يتسنى لها الانطلاق أبداً لولا عدم اعتمادها على عمل الآخرين القيْني. هذه المقولة هي تفسير آخر مختلف عن النمط المعتاد المتتابع: عبودية، رق، رأسمالية. إنها تضع في المقام الأول التزامن، توقيت منظَم جداً لكي لا تصبح حجّة كبرى. ولكنها لا تفسّر كل شيء، لا تستطيع أن تفسّر كل شيء.. وهذا لن يكون إلا فيما يتعلق بنقطة أعتقد أنها جوهرية بالنسبة لأصول الرأسمالية المعاصرة.

أريد أن أشير إلى ما يحصل خارج حدود الاقتصاد ـ العالم الأوروبي. في الواقع، إلى حين نهاية القرن الثامن عشر وظهور اقتصاد عالمي حقيقي، عرفت آسيا من جهتها اقتصاديات ـ عوالم منظّمة بشكل كامل ومثمرة. إني أفكر هنا في الصين، في اليابان، في الهند ـ الصينية، وفي الإسلام. من العادة القول، ومن الصحيح القول من جهة أخرى، إن العلاقات بين هذه الاقتصاديات واقتصاديات أوروبا هي علاقات سطحية، بدون شك، تتعلق ببعض السلع الفاخرة ـ بهارات، توابل وحرير على وجه الخصوص ـ متبادلة لقاء قطع نقدية ذات قيمة فعلية قليلة نظراً إلى الكتل الاقتصادية الحاضرة. ولكن هذه التبادلات الضيّقة ولنقل السطحيّة هي التي استبقاها، من كل جهة، الرأسمال الكبير لنفسه؛ وهذا ليس، ولا يمكن أن يكون أبداً، صدفةً. وأصل حتّى إلى الاعتقاد أن كل اقتصاد ـ عالم غالباً ما يُدار عن بُعد. إن التاريخ الطويل لأوروبا يقول ذلك بوضوح، وما من أحد إلا ويفكر في أنها أخطأت في التقليل من أهمية وصول ڤاسكو دي غاما إلى كلكوتا عام 1498، ورسوّ الهولندي Cornelius Houtman في بَنتَم «Bantam»، المدينة الكبرى في جافا «Java» عام 1595، وانتصار روبير كليف (Robert Clive) في بلاسي «Plassey» عام 1757، الذي سلّم البنغال إلى إنكلترا.

III

لقد تحدثت إليكم آنفاً، في أوروبا، عن سلسلة من الاقتصاديات ـ العوالم بالنسبة للمراكز التي أنشأوها وأحيوها بالتتابع. يجب الإشارة إلى أنه، تماماً حوالى 1750، كانت هذه المراكز تتألف دائماً من المدن، من المدن ـ الدول، لأننا نستطيع القول عن أمستردام، التي كانت لا تزال مسيطرة على عالم الاقتصاد حوالى منتصف القرن الثامن عشر، إنها كانت الأخيرة في قائمة الدول ـ الحواضر (جمع حاضرة)، أقطاب التاريخ لا تمارس المقاطعات ـ المتحدة، بعدها، إلاّ دور ظل حكومة. تسود أمستردام وحدها منارة مضيئة ومحط أنظار العالم أجمع، من بحر الأنتيل (Antilles) كما من شواطئ اليابان.

على العكس، حوالى منتصف قرن الأنوار (القرن الثامن عشر)، ابتدأ عصر مختلف. لندن، قطب جديد، هي ليست مدينة ـ دولة، إنها عاصمة الجزر البريطانية، التي أعطتها قوة السوق الوطني التي لا تقاوم.

هناك مظهران: تكوّنات وهيمنات مدينية وسيطرات «وطنية». وسنمر على ذلك سريعاً، ليس فقط لأننا على اطّلاع على هذه الأحداث المعروفة، ليس فقط لأنني قد تحدّثت عنها سابقاً، وإنما أيضاً، لأن ما يؤخذ في الحسبان، في نظري، هو فقط مجموع هذه الأحداث المعروفة، لأنه بالقياس إلى هذا المجموع تُطرح مسألة الرأسمالية ويُلقى عليها الضوء بأسلوب جديد.

كان على أوروبا أن تدور تباعاً، حتى سنة 1750، حول مدن رئيسية، تحوّلت بفعل دورها إلى وحوش مقدّسة؛ البندقيّة،

أَنفِر، جنوى، أمستردام. غير أن واحدة من هذه المدن المذكورة لم تسيطر على الحياة الاقتصادية، في القرن الثالث عشر. ليس لأن أوروبا لم تكن حينها اقتصاد ـ عالم مركّب ومنظّم، فالبحر المتوسط، الذي غزاه الإسلام لفترة من الوقت، أعيد فتحه أمام المسيحيين ووفّرت تجارة المشرق إلى المغرب هذه القناة البعيدة والرائعة، والتي بدونها لا يصح الحديث عن اقتصاد ـ عالم جدير بهذا الاسم. فقط منطقتان رائدتان تفرّدتا بشكل تام: إيطاليا في الجنوب، والبلاد الواطئة في الشمال. واستقر مركز الثقل بين هذين القطبين، في منتصف الطريق، في معارض مدينتَي شامپانيا «Champagne» و Brie، اللتين كانتا مدينتين عشوائيتين أضيفتا إلى شبه مدينة كبرى Troyes ـ وإلى ثلاث مدن صفٍ ثانٍ: Provins, Bar-sur-Aube, Lagny. لا يصح القول إطلاقاً إنّ مركز الثقل هذا يقع في الفراغ، نظراً إلى أنه لم يكن بعيداً جداً عن باريس، وهي في ذلك الحين تمثّل سوقاً تجارياً كبيراً مع كل أبهة مملكة سان لويس والشهرة الفائقة التي تتمتع بها جامعتها. لم ينخدع Giuseppe Toffanin، المؤرخ في دراسة الآداب القديمة في كتابه الذي يحمل عنواناً مميّزاً: «قرن بدون روما Il Secolo senza Roma»، لنبحث في القرن الثالث عشر، الذي خسرت فيه روما، لصالح باريس، ملكها الثقافي. ولكن من المؤكد أن تألّق باريس، في ذلك الوقت، له علاقة بعض الشيء بمعارض مدينة شامپانيا الصاخبة الحيويّة، موعد عالمي شبه مستمر. الأنسجة والأقمشة من الشمال، من البلاد الواطئة بالمعنى العريض ـ حيث يعمل خليط واسع من المشاغل العائلية في صناعة الصوف، والقنّب والكتّان، من سواحل «Zuyderzee إلى Marne» يتمّ تبادلها مع البهارات، والتوابل ونقود التجّار والمقرضين الإيطاليين. مع ذلك، فإن هذه التبادلات الضيّقة للمنتجات الفاخرة كانت كافية لتحريك

آلة التجارة، الصناعة، النقل والأموال، ولجعل هذه المعارض مركزاً اقتصادياً لأوروبا في ذلك الوقت.

إن أفول معارض مدينة شامپانيا، حوالى نهاية القرن الثالث عشر، يعود إلى عدة أسباب: إنجاز ربط بحري مباشر بين البحر المتوسط ومدينة «Bruges» منذ العام 1297 ـ لقد انتصر البحر على اليابسة، تحسين خط المواصلات شمال ـ جنوب بين المدن الألمانية؛ وأخيراً تحوّل المدن الإيطالية إلى مدن صناعية: كانت تكتفي بتلوين الأقمشة الخام القادمة من الشمال، وأصبحت من الآن فصاعداً تقوم بتصنيعه، حيث عرفت حياكة الصوف ازدهاراً كبيراً في فلورنسا.

ولكن، الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي سرعان ما تزامنت مع مأساة انتشار الطاعون الأسود، في القرن الرابع عشر، سوف تقوم بلعب دورها المعتاد: تتغلب إيطاليا، الشريك الأقوى في التبادل مع شامپانيا على هذه المحنة، لتصبح أو لتعود من جديد المركز الأكيد للحياة الأوروبية. سوف تنجز لحسابها كل المبادلات بين الشمال والجنوب؛ وهنا أيضاً، ستفتح لها البضائع التي تصل إليها من الشرق الأقصى عن طريق الخليج الفارسي، والبحر الأحمر، والقوافل القادمة من المشرق، بالأولوية، كل أسواق أوروبا.

في الواقع وسوف يتوزّع التفوّق الإيطالي طويلاً بين أربع مدن قوية، فينيسيا أو البندقية، ميلانو، فلورنسا وجنوى. لم تبدأ سيطرة البندقية الطويلة، التي لم تكن هادئة دائماً، إلا على أثر هزيمة جنوى، عام 1381. سوف تدوم أكثر من قرن، وهي مدة كافية ستتيح لفينيسيا السيطرة على أسواق المشرق، ولكي تصبح

الموزّع الرئيسيّ، على أوروبا بأكملها، للبضائع المرغوب فيها القادمة من الشرق الأقصى.

حوالى القرن السادس عشر حلّت أَنقِر محلّ مدينة سان مارك «Saint Marc»: لقد أصبحت مستودعاً للبهارات التي تستوردها البرتغال بكميات كبيرة من طريق الأطلسي، بالتالي، تحوّل مرفأ Escaut إلى مركز ضخم، سيّد التجارة (غير المشروعة) على الأطلسي في شمال أوروبا. بعد ذلك أعطت عوامل ترتبط بالحرب التي شنّها الإسبان على البلاد الواطئة، الدور المسيطر إلى جنوى. لم تتدفّق أموال مدينة سان جورج (Saint Georges) على تجارة المشرق، وإنما على تجارة العالم الجديد، على تجارة مدينة Sévile وعلى أمواج المعدن الأبيض المتدفّق من المناجم الأميركية، حيث توزّعه ثانيةً في أوروبا. أخيراً وفّقت أمستردام بين الجميع: ترتبط سيطرتها الطويلة ـ أكثر من قرن ونصف القرن ـ الممتدة من البلطيق إلى المشرق، أساساً في سيطرتها غير المتنازع عليها على بضائع الشمال من جهة ومن جهة ثانية على «التوابل الحلوة»، قرفة، كبش قرنفل،... إلخ. حيث استحوذت سريعاً على كل مصادرها في الشرق الأقصى. هذا الاحتكار شبه الكامل سمح لها بأن تتحكّم تقريباً في كل مكان كما يحلو لها.

لكن لنترك هذه المدن ـ الإمبراطوريات كي نصل سريعاً إلى المشاكل الكبرى التي تعانيها الأسواق والاقتصاديات الوطنية.

الاقتصاد الوطني، هو مساحة سياسية حوّلتها الدولة، بسبب ضرورات وإبداعات الحياة الماديّة، إلى مساحة اقتصادية متجانسة موحّدة، حيث تستطيع النشاطات أن تمضي سوية إلى الاتجاه

نفسه. وحدها بريطانيا ستستطيع تحقيق هذا الإنجاز باكراً، نتحدّث بشأنها إلى ثورات: زراعية، سياسية، مالية، صناعية، يجب أن نضيف إلى هذه اللائحة، الثورة التي صنعت سوقها الوطني. إن اوتّو هانتز (Otto Hintze)، من خلال انتقاده سومبارت (Sombart)، كان واحداً من الأوائل الذين أشاروا إلى أهمية هذا التحوّل، الذي عمل على التخلّي النسبي، في حدود ضيّقة، عن وسائل النقل، الملاحة البحرية، إضافةً إلى شبكة ضيّقة من الأنهار والقنوات والعديد من العربات والحيوانات. تبادل المقاطعات البريطانية منتجاتها وتصدِّرها عبر لندن، نظراً إلى أن المجال الإنكليزي تخلّص سريعاً جداً من الجمارك ومكوس المرور الداخلية. أخيراً، حقّقت إنكلترا وحدتها مع إِسكُتلندا عام 1707، ومع إِيرلندا عام 1801.

تفكروا في ذلك. لقد سبق للمقاطعات ـ المتحدة أن حققت هذا العمل الباهر قبلاً، ولكن أراضيها كانت ضيّقة، غير قادرة حتى على إطعام ساكنيها. هذه السوق الداخلية لا تعدّ شيئاً في حساب الرأسمالية الهولندية، المتوجّهة بالكُليّة صوب السوق الخارجية. أما بالنسبة إلى فرنسا فقد وجدت نفسها أمام الكثير من المصاعب: تراجعها الاقتصادي، اتساعها النسبي، عائد رأسمالها الضعيف جداً، خطوط المواصلات الداخليّة الصعبة وأخيراً المركزة غير المكتملة. إذن، بلد واسع، بحسب مقاييس نقل العصر، كثير التنوّع، غير منظّم على الإطلاق. لم يجد ادوار فوكس (Edward Fox)، في كتاب أثار الكثير من الضجّة، الكثير من العناء ليبرهن أنه كان هناك أكثر من فرنسا واحدة، على الأقل كان هناك اثنتان، واحدة بحريّة، حيّة، سلسة، مأخوذة بقوة بفورة القرن الثالث عشر الاقتصادية، ولكنها قليلة الارتباط بالريف، كل

أنظارها متجهة صوب العالم الخارجي؛ والأخرى قاريّة، ريفيّة، محافظة معتادة على الآفاق المحليّة، غير واعية للمنافع الاقتصادية للرأسمالية الدولية. وهذه الفرنسا الثانية هي التي كانت تمسك على الدوام بالسلطة السياسية. إضافةً إلى أن باريس، المركز الحكومي في البلاد، لم تكن حينها العاصمة الاقتصادية لفرنسا، هذا الدور كانت تضطلع به ولفترة طويلة مدينة ليون، منذ إنشاء معارضها عام 1461. في نهاية القرن السادس عشر حصل تحوّل مُعدّ له لصالح باريس، ولكنه لم يتمّ على الفور. هذا التحوّل لم يحصل إلاّ بعد العام 1709 و«إفلاس» صَموئيل برنار (Samuel Bernard) وأصبحت باريس المركز الاقتصادي للسوق الفرنسي، الذي، بعد إعادة تنظيم البورصة عام 1724، أخذ يلعب دوره. ولكن تأخّر الوقت، فبالرغم من أن المحرّك قد أقلع في زمن لويس السادس عشر (Louis XVI)، لكنه لم يتوصّل إلى تنشيط وتطويع المجال الفرنسي بأكمله.

إنكلترا كان لها مصير مختلف غير معقّد. لم يكن هناك سوى مركز واحد. لندن، مركز اقتصادي وسياسي منذ القرن الخامس عشر، التي، شكّلت، في الوقت نفسه، السوق الإنكليزي بالشكل الذي يلائمها، أي كما يناسب تجّار المنشأ الكبار.

من جهة أخرى، كون إنكلترا جزيرة فقد ساعدها هذا على الانعزال عن الآخرين وعلى التخلّص من تدخل الرأسمالية الأجنبية. حصل ذلك تجاه أَنفِر، بفضل توما غريشام (Thomas Gresham)، عام 1558، إلى حين قيام الـ Stock Exchange. حصل ذلك مع الـ Hanséates، حين إغلاق Stalhof، عام 1597، وتمّ إلغاء امتيازات المضيفين القديمين. حصل هذا تجاه أمستردام، منذ اتفاقية الملاحة الأولى عام 1651. في هذه الحقبة

كانت أمستردام تسيطر على مجمل التجارة الأوروبية. ولكن إنكلترا تملك وسيلة ضغط: المراكب الهولندية بحاجة بشكل مستمر بحسب اتجاه الريح، إلى الرسوّ في الموانئ البريطانية. بدون شك هذا يفسّر لماذا كانت هولندا تقبل من بريطانيا إجراءات حماية لم تكن لتقبلها من أحد سواها. في كل الأحوال، عرفت إنكلترا كيف تحمي أسواقها الوطنية وصناعتها الناشئة أفضل من أيّ بلد أوروبي آخر. إن النصر الإنكليزي على فرنسا، الذي تأكد ببطء، وانطلق قبل الأوان (في رأيي منذ معاهدة أولترخت عام 1713)، ابتدأ منذ عام 1786 (معاهدة إيدن Eden)، وأصبح ظافراً عام 1815.

مع ارتقاء لندن، طويت صفحة من التاريخ الاقتصادي لأوروبا والعالم، لأن ظهور الزعامة الاقتصادية لإنكلترا، تلك الزعامة التي انتقلت/أيضاً إلى الزعامة السياسية، تشير إلى نهاية عصر دام عدة قرون، عصر اقتصاديات ذات قيادة مدينيّة، ليس أكثر، لاقتصاديات - عوالم، التي رغم وثبة أوروبا الاقتصادية ومطامعها، كانت عاجزة عن السيطرة على سائر العالم. إن ما أدّى إلى نجاح إنكلترا على حساب أمستردام، هو ليس فقط استعادة الأمجاد الماضية وإنما تجاوزها.

هذا الغزو للعالم كان صعباً، تخلّله الكثير من الحوادث والآلام، ولكن الريّادة الإنكليزية واصلت تذليل المصاعب. لأوّل مرّة، يدفع الاقتصاد العالمي الأوروبي الآخرين، ويطمح إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي والتماهي معه وسط عالم حيث إنّ أي عقبة ستزول أمام الإنكليزي، هو أولاً، ولكن أيضاً أمام الأوروبي. سيستمر ذلك حتى العام 1914. يتذكّر أندره سيْغفِرْوِد (André Siegfried) المولود عام 1875، وكان عمره خمساً وعشرين

سنة في بداية القرن، بفرح، الكثير فيما بعد، في عالم مشوّك بالحدود، كيف أنه قام في ذلك الوقت بجولة حول العالم مزوّداً بكل شيء ولكل شيء، كتذكرة هوية، بطاقة زيارة... معجزة السِلم البريطاني (pax britanica)، حيث، بكل تأكيد، عدد كبير من البشر دفعوا، ولا يزالون يدفعون، الثمن...

IV

لقد شكّلت الثورة الصناعية البريطانية، التي بقي لنا الحديث عنها، بالنسبة لرجحان الجزيرة، حمّام فتوة، عقد إيجار جديد مع القوة. ولكن لا تخشوا شيئاً: لن أدع نفسي أتوه في خضم هذه القضية الكبرى في التاريخ، التي تحاصرنا. تحيط بنا الصناعة، وهي دائماً ثوريّة ومهدّدة. اطمئنوا: لن أعرض عليكم سوى بدايات هذه الحركة الهائلة، وسأجهد في عدم الخوض في الجدال اللامع الذي ينغمس فيه المؤرخون الأنكلوسكسون، هم أولاً، ومن ثمّ الآخرون. قضيتي محدّدة: أريد أن أحدّد إلى أيّ قدر يتضمّن التصنيع الإنكليزي الترسيمات والأنماط التي رسمتها، وإلى أي مدى تندمج في التاريخ العام للرأسمالية، الغنية بالانقلابات المفاجئة.

فلننشر جيداً إلى أن كلمة ثورة، تستخدم هنا، كما دائماً بشكل خاطئ. بحسب علم اشتقاق أصل الكلمات، الثورة هي الحركة لعجلة لنجم يدور، حركة سريعة: منذ أن تبدأ، تعرف أنها مدعوة إلى الانتهاء سريعاً. إذن، لقد كانت الثورة الصناعية، حركة بطيئة، بامتياز، ولا تظهر للعيان إلا قليلاً. وعاش آدم سميث نفسه وسط العلامات الأولى لهذه الثورة دون أن يعيرها اهتماماً.

كانت الثورة إذن بطيئة جداً، صعبة ومعقدة. ألا يفسّر الزمن

الحالي ذلك؟ أمام أعيننا قسم من العالم الثالث يدخل عالم الصناعة، ولكن بصعوبة قصوى، إخفاقات لا تحصى، إبطاءات تبدو لأول وهلة غير طبيعية. والسبب في ذلك يعود مرّة إلى القطاع الزراعي الذي لم يتبع الحداثة، لنقصٍ في اليد العاملة؛ أو لانخفاض الطلب في الأسواق الداخلية، ومرّة أخرى، يعود إلى أن المستثمرين يفضلون توظيف الأموال في الخارج، الأكثر ضماناً والأكثر ربحاً، بدلاً من الاستثمارات الداخلية، أو أن الدولة بدت أنها مبدّدة أو مخلّة بالأمانة العامة، أو أن التقنية المستوردة غير ملائمة، أو أنها باهظة الثمن وتؤثر على سعر التكلفة، أو أن الواردات لا تتوافق مع الصادرات: لسبب أو لآخر، تظهر السوق الدولية عدائية يكون لها الكلمة الفصل. كل هذه المصائب تحصل في حين أنه ليس هناك حاجة إلى ابتكار الثورات، فهنالك نماذج متوافرة للجميع. من المفترض أن تتحقق كل الأمور بسهولة. ومع ذلك لا شيء يسير بشكل صحيح.

في الواقع، ألا تذكّرنا حالة كل هذه البلدان بما حصل قبل التجربة البريطانية، أي فشل الكثير من الثورات القديمة الافتراضية الممكنة على الصعيد التقني؟ لقد عرفت مصر البطليموسيّة قوة بخار المياه، ولكنها تلهّت به فقط. العالم الروماني، من جهته، تصرّف بخبرة تقنية وتكنولوجية، ستتخطّى أكثر من مرة ودون أن نلاحظ قرون العصور الوسطى، لتحيا من جديد في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. في عصور النهضة تلك، زادت أوروبا بروعة مصادر الطاقة لديها عن طريق مضاعفة طواحين المياه، التي عرفتها روما، وطواحين الهواء: إنها ثورة صناعية. يبدو أن الصين، من جهتها، قد اكتشفت فن تذويب الفحم ولكن هذه الثورة الاحتمالية لم تُستكمل. في القرن السادس عشر، جُهِّزت المناجم

العميقة بنظام متكامل لرفع، وضخ وتجفيف المياه. لكن هذه المعامل الحديثة الأولى، مصانع ما قبل الحالة النهائية، بعد أن أغرت رأس المال، وقعت سريعاً ضحيّة قانون المردود. في القرن السابع عشر انتشر استعمال الفحم في إنكلترا، وكان جون. ف نوف (John V. Nef) محقاً في الحديث، بهذا الصدد، عن ثورة إنكليزية أولى، ولكن ثورة غير جديرة بالانتشار وبإحداث متغيّرات كبرى. أمّا في فرنسا، فقد كانت إشارات التقدم الصناعي واضحة في القرن الثامن عشر: الاختراعات التقنيّة تتتابع، والعلوم الأساسية على الأقل أكثر تقدماً ممّا عليه الحال في الجانب الآخر من المانش. ولكن في إنكلترا تمّ اتخاذ الخطوات الحاسمة... كل شيء هناك سيسير من تلقاء نفسه، بشكل عادي، وهذه هي المسألة الأخّاذة التي طرحتها أوّل ثورة صناعية في العالم، أكبر تصدّع كبير في التاريخ الحديث. ولكن لماذا إنكلترا؟

لقد درس المؤرخون الإنكليز هذه المسائل مطوّلاً، بينما يتوه المؤرخ الأجنبي بسهولة وسط نزاعات يفهم كل واحدة منها على حدة، لكن محاولة درس هذه النزاعات مجتمعة لا تسهّل إطلاقا تفسيرها. الشيء الوحيد الأكيد، هو أنه قد تمّ استبعاد التفسيرات السهلة والتقليدية.

الاتجاه السائد، أكثر فأكثر، هو اعتبار الثورة الصناعية ظاهرة عامة، ظاهرة متمهّلة، تحصل من جرّاء أسباب بعيدة وعميقة.

بالعودة إلى حالات النمو الصعبة والفوضوية التي تحدّثتُ عنها آنفاً، في المناطق المتخلّفة من عالم اليوم، أليس أكثر ما يدهش هو أن قدرة الثورة الآلاتية الإنكليزية، الإنتاج الأول للكتل الضخمة، استطاعت أن تتطوّر حوالى نهاية القرن الثامن عشر

وبداية القرن التاسع عشر كنمو وطني مدهش دون أن يتعطّل المحرّك، في أي مكان، ودون أن يحصل، في أي مكان، أي ارتباك؟ لقد خلا الريف الإنكليزي من رجاله مع احتفاظه بالقدرة على الإنتاج؛ لقد وجد الصناعيّون الجدد اليد العاملة، الماهرة وغير الماهرة، اللازمة لهم؛ استمر السوق الداخلي بالانتعاش رغم ارتفاع الأسعار، وتتبعها التقنية، ومن خلال العرض النظامي للخدمات عند الحاجة، فتحت الأسواق الخارجية بالتسلسل، الواحدة تلو الأخرى. وحتى الأرباح المتناقصة، الانخفاض القوي مثلاً، لأرباح صناعة القطن بعد الفورة الأولى، لم تخلق أزمة: لقد تحوّلت رؤوس الأموال المتراكمة إلى مكان آخر. خلف سكك الحديد والقطن.

إجمالاً، كل قطاعات الاقتصاد الإنكليزي تجاوبت مع متطلبات هذا الحماس المفاجئ للإنتاج.. لا تجميد، لا خلل. ألم يقحم كلّ الاقتصاد الوطني نفسه، حينها، في الموضوع؟ من جهة ثانية، في إنكلترا، برزت ثورة القطن من الأرض، من الحياة العادية. فأغلب الاكتشافات تمّت من طريق الحرفيّين، وأغلب الصناعيين هم من أصول متواضعة. كانت الرساميل المستثمرة، سهلة الاقتراض، صغيرة الحجم، في البداية. لا الثروة المكتسبة ولا لندن ورأسماليتها التجارية والمالية هي من أحدث هذا التحوّل الهائل. لم تهيمن لندن على الصناعة إلاّ بعد العام 1830. وهكذا نرى بإعجاب، بناءً على مثل صارخ، إلى أنها قوة، حياة، اقتصاد السوق، اقتصاد العرض والطلب، الصناعة الصغيرة المجدّدة والمبدعة. بكلمة: النشاط العام للإنتاج وللتبادل، كل ذلك سيُظهر ما سيصبح قريباً الرأسمالية المسمّاة صناعية. لم تستطع هذه الأخيرة أن تنمو وتأخذ شكلاً وقوة إلاّ على مستوى الاقتصاد التحتي.

مع ذلك، فلن تكون الثورة الإنكليزية كما كانت عليه لولا الظروف التي مرّت بها إنكلترا في ذلك الوقت ـ عملياً، سيّدة العالم الواسع بدون منازع. وقد أسهمت الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، كما نعلم، بشكل كبير في ذلك. وإذا ما استمرت ثورة القطن طويلاً فلأن المحرك كان يعمل بدون انقطاع نتيجة الفتح المستمر لأسواق حديدية: أميركا البرتغالية، أميركا الإِسبانية، الإمبراطورية التركية، الهند... كان العالم، دون أن يدري، متواطئاً بأكمله مع الثورة الإنكليزية.

حيث إنّ النقاش الحامي الدائر بين هؤلاء الذين لا يوافقون إلاّ على تفسير داخلي للرأسمالية وللثورة الصناعية من خلال تحوّل (على الأرض) للبنى السوسيو ـ اقتصادية socio-économique، وأولئك الذين لا يريدون أن يروا إلاّ تفسيراً خارجياً (في الحقيقة، الاستغلال الإمبريالي للعالم)، يبدو لي هذا النقاش غير مُجدٍ وبلا هدف. لا يستطيع أيٌّ كان، وكل من أراد، أن يقوم باستغلال العالم. ينبغي هنا وجود قوة متقدّمة، سبّاقة، ناضجة ببطء وثبات. ولكن مؤكد أن هذه القوة، إذا تكوّنت وعملت بجهد طويل على تطوير ذاتها، فهي تتعزّز بواسطة استغلال الآخرين، ومن خلال هذا السياق المزدوج تزداد المسافة بينها وبين الآخرين. وهكذا يتداخل هذان التفسيران (الداخلي والخارجي) بشكل معقّد.

ها قد وصلتُ إلى لحظة الختام. لست متأكداً أنني قد استطعت إقناعكم. ولكن أيضاً أشك أكثر في إقناعكم الآن من خلال الاعتراف لكم، لكي أكمل تفسيراتي، ما هو رأيي في العالم وفي الرأسمالية المعاصرة، على ضوء ومن خلال عالم ورأسمالية الأمس، كما أراها وكما حاولت أن أصوّرها لكم. ولكن أليس من

الواجب أن يمتدّ التفسير التاريخي إلى الوقت الحاضر؟ وأن يتوضّح من خلال هذا الالتقاء؟

لا شك في أن الرأسمالية قد تغيّرت اليوم، بطريقة مذهلة، بالشّكل وبالحجم. وارتدت زيّاً على قياس التبادلات في الأصول وفي الوسائل، التي هي أيضاً عظمت بشكل مذهل ولكن، مع بقاء الأشياء على حالها mutatis mutandis، أشك في أن تكون طبيعة الرأسمالية قد تغيّرت رأساً على عقب.

هناك ثلاثة شواهد تؤيد فكرتي:

- لا تزال الرأسمالية تقوم على استغلال الوسائل والإمكانيات الدولية، بمعنى آخر، تنتشر في كافة أرجاء العالم، أو على الأقل تمتد نحو العالم بأكمله. تتمثّل مهمتها العظيمة في إعادة بناء عموم الكون.

- تعتمد الرأسمالية دائماً، وبعناد، على احتكارات تقوم بحكم القانون أو بحكم الواقع، رغم موجات العنف المندلعة ضدها بهذا الخصوص. ويبقى التنظيم، كما يقال اليوم، مستمرًّا في إدارة السوق. ولكن نكون مخطئين إذا اعتبرنا أننا، هنا، أمام واقع جديد فعلاً.

- أكثر من ذلك، رغم ما يقال، عادةً، لا تشمل الرأسمالية كل الاقتصاد، كل المجتمع العامل، إنها لا تحدّ أبداً أياً منهما داخل نظامها، وإن يكن تاماً. إن التوزيع الثلاثي الذي تحدثت عنه - حياة مادية، اقتصاد السوق، اقتصاد رأسمالي (وهذه مع إضافات واسعة) - يحتفظ بقدْر واسع من التمييز والتأويل. يكفي لكي نقتنع بذلك، أن نعرف من الداخل بعض النشاطات الحاضرة، المتميّزة، المتواجدة في مختلف الطبقات. ابتداءً من الطبقة الدنيا، حتى في أوروبا، حيث لا يزال يوجد قدْر كبير من الاستهلاك

المحلي، وخدمات كثيرة لا تدخل في الميزانية الوطنية، والكثير من دكاكين الحرفيين. لنأخذ صانع الألبسة الجاهزة كمثال في الطبقة الوسطى: إنه يخضع، في إنتاجه وانهيار هذا الإنتاج، إلى القاعدة الصارمة بل والمتوحشّة للمنافسة: برهة من عدم الانتباه أو الضعف تكفي للإغلاق، ولكني أستطيع، في الطبقة الأخيرة، أن أشير من بين الكثير غيرها، إلى شركتين كبريَيْن أعرفهما. لنقل إنهما متنافستان - متنافستان فقط داخل السوق الأوروبي - واحدة فرنسية والأخرى ألمانية. الأمر سيان، بالنسبة لهم، سواء أكان الطلب على هذه أو تلك، لأن مصالحهما قد اتحدّت، مهما يكن السبيل المتّبع لتحقيق هذا الغرض.

سوف أبقى محتفظاً بقناعتي أن الرأسمالية هي انحراف بامتياز للنشاطات الاقتصادية في القمة أو التي تميل نحو القمة. بالنتيجة، تطفو هذه الرأسمالية ذات الطيران المرتفع فوق كثافة تحتية مزدوجة للحياة المادية وللاقتصاد المتجانس للسوق، إنها تمثّل منطقة الربح المرتفع. في استطاعتكم لومي على ذلك، ولكني لست وحيداً في هذا الرأي. في المنشور، المكتوب عام 1916، «الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية»، يؤكد فلاديمير إيليتش لينين مرّتين: تمثّل الرأسمالية، الإنتاج التجاري في أعلى درجات تطورّه، عشرات الآلاف من المؤسسات الكبرى، تمثّل الكلّ؛ ملايين المؤسسات الصغيرة لا تشكّل شيئاً... ولكن حقيقة عام 1917 الجليّة تلك، هي قديمة، حقيقة قديمة جداً.

غالباً ما يؤخذ على دراسات الصحافيين، والاقتصاديين وعلماء الاجتماع أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد والآفاق التاريخية. ومع ذلك ألم يفعل الكثير من المؤرخين الشيء نفسه، وكأن الفترة التي يدرسونها تقوم بذاتها، هي بداية ونهاية؟

فلاديمير إيليتش لينين، الذي هو فكر ثابت، يكتب في المنشور ذاته عام 1917:

«ما يميّز الرأسمالية القديمة، حيث تسود المنافسة الحرة هو تصدير البضائع. بينما الذي يميّز الرأسمالية الحالية هو تصدير الأموال. لقد كانت الرأسمالية دائماً احتكارية بضائع ورؤوس أموال لم تتوقف يوماً عن الانتقال سويةً، لقد شكّلت دائماً رؤوس الأموال والاعتماد الوسيلة الأكثر وثوقاً لبلوغ وفتح سوق جديد. حتى ما قبل القرن العشرين، كان تصدير رؤوس الأموال حقيقة يومية، منذ القرن الثالث عشر في فلورنسا، وفي القرن السادس عشر في أوغسبورغ، في أَنفِر وجنوى. في القرن الثامن عشر، جابت رؤوس الأموال أوروبا والعالم. لم تولد كل وسائل وأساليب وألاعيب المال عام 1900 أو 1914، هل أنا بحاجة إلى قول ذلك؟ تعرف الرأسمالية كل ذلك، بالأمس كما اليوم، تكمن ميزتها وقوتها في كيفية الانتقال من ألاعيب إلى أخرى، من طريقة عمل إلى أخرى، في قدرتها على التكّيف مع الأحوال والظروف، والبقاء وفيّة لذاتها.

«ما أتأسف له من جهتي، ليس كمؤرخ، وإنما كإنسان ينتمي إلى هذا العصر، أنه، في العالم الرأسمالي كما في العالم الاشتراكي، هناك رفض للتمييز بين الرأسمالية وبين اقتصاد السوق. إلى أولئك الذين، في الغرب، يهاجمون شرور الرأسمالية، يجيبهم السياسيون والاقتصاديون بأن هذه هي أقل الشرور، بأنها الوجه الآخر الإجباري للتبادل الحر واقتصاد السوق. أنا لا أؤمن بذلك، وإلى أولئك الذين، بناءً على حركة محسوسة حتى في الاتحاد السوفييتي، يقلقون من بلادة الاقتصاد الاشتراكي ويرغبون في أن يتوافر له قدر أكبر من التلقائية (التي أفسرها

بالحرية)؛ الجواب إن هذا هو أهون الشرور، الوجه الآخر الإجباري لتحطيم الآفة الرأسمالية. لا أؤمن بذلك أيضاً. ولكن هل أن المجتمع الذي يبدو لي مثالياً ممكنٌ؟ بكل الأحوال لا أعتقد أنه يحظى بالعديد من المؤيدين على امتداد العالم».

عند هذا الاستنتاج العام أوقفت شروحي طوعياً إن لم يكن لديَّ سر أخير أبوح به لكم كمؤرخ.

التاريخ هو موضوع تجدّد دائم، كسائر العلوم الإنسانية. ولا أعتقد أن كتب التاريخ التي كتبناها صالحة لعقود وعقود. لا يوجد كتاب يُكتب مرة واحدة ونهائية، ونحن جميعاً نعرف ذلك.

إن تفسيري للرأسمالية وللاقتصاد مبنيٌّ على مراجعة واسعة للأرشيف وعلى قراءات عديدة جداً، ولكن على أرقام غير كافية وغير مترابطة كثيراً فيما بينها ـ نوعيّة أكثر منها كَميّة. نادرة جداً هي الدراسات التي ترسم منحنى الإنتاج، معدّل الربح، معدّل الادّخار، التي تضع الميزانيات الصحيحة للمؤسسات. لقد بحثت عبثاً لدى الزملاء والأصدقاء، عن معلومات أكثر دقة في هذه الميادين المختلفة، ولكني لم أوفّق كثيراً.

لقد اتخذت هذا المنحى، الذي من الممكن أن نجد فيه منفذاً للخروج من الشروح التي حصرت نفسي فيها لعدم وجود ما هو أفضل. فلنقسّم لكي نفهم بشكل أفضل، بين ثلاثة مسطحات أو ثلاث مراحل. هذا تحريف، تصرّف بخلاف الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية المعقّدة. في الحقيقة يجب إدراك مجمل المراحل لكي نفهم في الوقت نفسه أسباب تغيّر معدّل النمو الذي تزامن مع تعميم استعمال الآلات بدلاً من اليد العاملة. إن تاريخاً جامعاً، شاملاً يصبح ممكناً إذن، في ميدان اقتصاد الماضي، نستطيع أن

نُدخل الطرق الحديثة في المحاسبة القومية أو في الاقتصاد الكلي. فلنتتبّع حركة الدخل القومي pro capite، نعيد النظر في كتاب **التاريخ الرائد** لـ رينيه باشرل (René Baehrel) حول مدينة بروفانس في القرنين السابع عشر والثامن عشر، نحاول إقامة علاقة متبادلة بين «الموازنة والدخل القومي» ونحاول قياس الفارق المختلف، بحسب المراحل، بين الناتج الإجمالي والناتج الصافي، بحسب نصائح سيمون كوزانِت (Simon Kuznets)، حيث تبدو لي الفرضيات في هذا الموضوع جوهرية لفهم أفضل للنمو الحديث. هذه هي المهمات التي أقترحها بطيبةً خاطر على المؤرخين الشبان. لقد فتحتُ كتبي بين الحين والآخر نافذة على هذه المشاهد الطبيعية التي نتنبأها. ولكن هذا لا يكفي. أصبح لا بدّ لبحث، إن لم يكن جماعياً، أن يكون على الأقلّ منسّقاً.

طبعاً، هذا لا يعني أن تاريخ الغد سوف يكون التاريخ الاقتصادي الذي لا يتغيّر. المحاسبة الاقتصادية هي في أفضل الحالات، دراسة التدفّق، تقلّبات الدخل القومي، وليست قياساً لكتلة الذمة المالية، أو الثروة الوطنية.

هذه الذمة الخفيّة والسهلة المنال، يجب أن تخضع لدراسة متقنة. سيبقى هناك دائماً، بالنسبة للمؤرخين ولسائر علوم الإنسان ولكل العلوم الموضوعية، أميركا للاستكشاف.

المحتويات

ديناميكية الرأسمالية

في ديناميكيّة الرأسماليّة، يستعرض فرنان بروديل محصلة ثلاثين عامًا من الأبحاث. ملخصّ عام للمتغيّرات الاقتصاديّة وتأمّل نافذ في قواعد اللعبة الرأسماليّة. يُعتبر هذا الكتاب المدخل الأفضل إلى نتاج مبتكر في زمننا المعاصر.

فرنان بروديل (1902 - 1985)

مؤرّخ فرنسي ومؤلّف للعديد من الأعمال التاريخية الكبرى التي تعبر الحدود والقرون وتقدّم مفهوماً جديداً للأزمان التاريخية. أحدث ثورة في التأريخ بدراسة تأثيرات مباحث علمية خارجية مثل الاقتصاد والأنثربولوجيا والجغرافيا على التاريخ العلمي. كان عضواً بارزاً في مدرسة الحوليات التاريخية. ويعدّه بعضهم من أعظم المؤرّخين في القرن العشرين.
من أهم مؤلّفاته:

- La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de Philippe II
المتوسّط والعالم المتوسّطي في عصر فيليب الثاني، صدر في ثلاثة أجزاء سنة 1949 وأعيد تنقيحه عدة مرات، وترجمه الى العربية الدكتور محمد علي مقلد والصادر في دار المدار الإسلامي.
- Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVe-XVIIIe siècle
الحضارة والرأسمالية في القرون الخامس عشر – الثامن عشر، ثلاثة أجزاء، 1979.

د. شفيق محسن

من مواليد لبنان العام 1961. يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية – جامعة الحقوق والاقتصاد في باريس الثانية، وهو أستاذ العلاقات الدولية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

موضوع الكتاب فكر اقتصادي

ISBN 9959-29-364-5



موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com